أثر تغيير المراجع الخارجي علي جودة التقارير المالية ـ
دراسة ميدانية علي الشركات المساهمة السعودية

د. ياسر السيد كساب
أستاذ مساعد ـ قسم المحاسبة
كلية التجارة ـ جامعة طنطا

أثر تغيير المراجع الخارجي علي جودة التقارير المالية

دراسة ميدانية علي الشركات المساهمة السعودية

د. ياسر السيد كساب

أستاذ مساعد – قسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة طنطا

مستخلص :

اختلفت آراء الباحثين في قضية تغيير المراجع الخارجي بين المؤيد والمعارض , وأثر هذا التغيير علي جودة التقارير المالية . حيث يرى المعارضون للتغيير الإلزامي للمراجع الخارجي أن تبنى هذه الآلية لتنظيم عمليات المراجعة يترتب عليه ارتفاع تكاليف المراجعة وانخفاض جودتها في السنوات الأولى لعملية المراجعة مما ينعكس بدوره علي جودة التقارير المالية ، بينما يرى المؤيدون أن التغيير الالزامي هو الوسيلة الأفضل لدعم استقلال المراجع ، وان اى ارتفاع فى تكاليف المراجعة سوف يعوضه ارتفاع جودة عملية المراجعة ومن ثم جودة التقارير المالية .

ونظر لأهمية قضية تغيير المراجع وأثرها علي جودة التقارير المالية (بصرف النظر عن آلية التغيير سواء كان الزامي أم غير الزامي (اختياري) , قام الباحث بدراسة تلك القضية في البيئة السعودية من خلال تحليل بيانات متاحه لعدد 80 شركة مساهمة مسجله في البورصة قامت بتغيير مراجعها في عام 2016 م . وتم قياس جودة التقارير المالية من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية (بيانات محاسبية من القوائم المالية) وذلك لقياس جودة الارباح ومن ثم جودة التقارير المالية , ومجموعة أخري من المؤشرات غير الكمية (عن مكتب المراجعة ونوع الرأي الذي أبداه المراجع) وذلك لقياس جودة المراجعة ومن ثم جودة التقارير المالية . من خلال البيانات والمعلومات التي أمكن الحصول عليها قبل تغيير المراجع ويمثلها بيانات عام 2015 , وبعد تغيير المراجع ويمثلها بيانات عام 2016 م .

ويمكن تقسيم نتائج البحث الي جزئين :

أ - جاءت نتائج المؤشرات أو المقاييس الكمية لجودة الارباح ومن ثم جودة التقارير المالية لتؤكد أن جودة الارباح ومن ثم جودة التقارير المالية تزداد عند تغيير المراجع أيا كان سبب التغيير الزامي أم اختياري . حيث تم قياس جودة الربح من خلال ثلاث مقاييس مالية (نسبة التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية / صافي الربح التشغيلي) , و (حجم الاستحقاق التشغيلي) , و (درجة الارتباط بين التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية وصافي الربح التشغيلي)

ب – أما المقاييس غير الكمية التي تم استخدامها لقياس جودة المراجعة ومن ثم جودة التقارير المالية تمثلت في (نسبه عدد المراجعين من المكاتب الاربعة الكبار لاجمالي عدد شركات العينة قبل وبعد تغيير المراجع لعامي 2015, 2016 م) ,(نسبة الاراء المعدلة لاجمالي عدد شركات العينة لعامي 2015, 2016 م) وجاءت النتائج لتشير الي نتيجة معارضة للمقاييس المالية السابقة حيث أشارت النتائج الي زيادة جودة المراجعة ومن ثم جودة التقارير المالية قبل تغيير المراجع مقارنة بالجودة بعد تغيير المراجع . وتلك النتيجة تحتاج الي المزيد من البحث لدراسة جدوي المؤشرات غير الكمية في قياس جودة التقارير المالية , ومدي امكانية استخدام جودة المراجعة كمؤشر علي جودة التقارير المالية

المصطلحات الأساسية : جودة التقارير المالية , تغيير المراجع الخارجي , جودة المراجعة , جودة الأرباح , التغيير الالزامي للمراجع الخارجي.

Abstract:

Researchers' opinions on the issue of changing the external auditor differed between supporters and exhibitors, and the impact of this change on the quality of financial reporting . Opponents of the mandatory change of the External Auditor consider that the adoption of this mechanism to organize audits entails high audit costs and low quality in the early years of the audit process, which in turn reflects on the quality of financial reports, while supporters believe that mandatory change is the best way to support the independence of the auditor. The audit costs will be offset by the high quality of the audit process and hence the quality of the financial reporting.

In view of the importance of the issue of changing the auditors and their impact on the quality of financial reporting (regardless of the mechanism of change, whether mandatory or non-mandatory (optional), the researcher studied this issue in the Saudi environment by analyzing data available for 80 listed joint stock companies that changed their auditor in 2016 . The quality of financial reporting was measured through a set of quantitative indicators (accounting data from the financial statements) to measure the quality of profits and then the quality of financial reporting , and another set of non-quantitative indicators (for the audit office and the type of opinion expressed by the auditor) to measure the audit quality , It is Then the quality of financial reporting , through data and information that was obtained before the change of auditor and represented by the data in 2015, and after the change of auditor and represented by data in 2016.

The search results can be divided into two parts:

A - The results of indicators or quantitative measures of the quality of profits and then the quality of financial reporting to confirm that the quality of profits and hence the quality of financial reporting increase when the change of references, whatever the cause of change mandatory or optional. Profit quality was measured through three financial measures (cash flow from operating activities / net operating profit), (operating accruals), and (degree of correlation between cash flows from operating activities and net operating profit).

B - The non-quantitative measures used to measure the quality of the audit and then the quality of financial reporting were (percentage of the number of auditors from the big4 offices for the total number of sample companies before and after the change of auditor for the year 2015, 2016), (the percentage of adjusted opinions for the total number of sample companies For the years 2015, 2016) the results indicate Conflicting results to the previous financial standards where the results indicated an increase in the quality of the audit and then the quality of financial reporting before changing the auditor compared to the quality after the change of auditor . This result requires further research to examine the feasibility of non-quantitative indicators in measuring the quality of financial reporting, and the extent to which audit quality can be used as an indicator of the quality of financial reporting .

Keywords: quality of financial reporting, change of external auditor, quality of audit, quality of profits, mandatory change of external auditor

1 - المقدمة :

قضية تغيير المراجع الخارجي كانت ولازالت تشغل اهتمام العديد من الباحثين والجهات المنظمة للمهنة , وقد اختلفت أراء الباحثين في قضية تغيير المراجع الخارجي بين المؤيد والمعارض, وأثر هذا التغيير علي جودة التقارير المالية . حيث يرى المعارضون للتغيير الإجبارى للمراجع الخارجي أن تبنى هذه الآلية لتنظيم عمليات المراجعة يترتب عليه ارتفاع تكاليف المراجعة وانخفاض جودتها فى السنوات الأولى لعملية المراجعة مما ينعكس بدوره علي جودة التقارير المالية ، بينما يرى المؤيدون أن التغيير الإجبارى هو الوسيلة الأفضل لدعم استقلال المراجع ، وأن أى ارتفاع فى تكاليف المراجعة سوف يعوضه ارتفاع جودة عملية المراجعة ومن ثم جودة التقارير المالية .

إن علاقة المراجع بالعميل ومدى تأثيرها على استقلال المراجع من العلاقات التى حظيت بقدر وافر من الدراسة والتحليل على المستوى النظرى والميدانى فى دراسات وبحوث وكتابات المراجعة العلمية والمهنية. تناول هذه العلاقة Mautz & Sharaf (1961)، وناقش أهميتها فى إطار معايير المراجعة المتعارف عليها د. أحمد نور (1980) ، وكلاهما أكدا على دعم استقلال المراجع حتى يكون فى وضع يمكنه من إبداء الرأى الفنى المحايد عن عدالة عرض القوائم المالية ، ومع هذا فلم يطلب أى منهما أو يؤيد التغيير الإجبارى للمراجعين فى حينه.

وفى كل جدل يثار بشأن التغيير الإجبارى للمراجعين نجد من يؤيد ومن يعارض التغيير , فالمؤيدون يرون فيه الوسيلة الوحيدة لدعم استقلال المراجع ورفع مستوى جودة المراجعة ، والمعارضون يرون فيه سبب أساسى فى فشل المراجعة فى السنوات الأولى بسبب عدم إلمام المراجع بكل الجوانب المالية والتشغيلية والتنظيمية للشركة ، كما يبرهنون على أن كثرة تغيير المراجعين يرفع من تكاليف عملية المراجعة بالنسبة لكل من المراجع والعميل. وفى الحقيقة فإن الأدلة الميدانية التى تدعم أى من الرأيان تعتبر نادرة إلى حد ما وأن مرجع هذه الآراء لا يعدو أكثر من جدل قائم على التحليلات النظرية ، كما أن البيئة الأساسية المعنية بمعظم حالات الفشل وهى الولايات المتحدة

الأمريكية لا تطبق التغيير الإجبارى لمكاتب المراجعة ومن ثم فإن معظم الآراء الصادرة عنها لا تنطلق من بيئة تتبنى آليات التغيير الإجبارى للمراجعين. (أبو الخير 2006).

وفي البحث الحالي حاول الباحث أن يسلك منهجا مختلفا الي حد ما مع الباحثين في الدراسات السابقة , فلم يتم تناول جدوي أم عدم جدوي التغيير الالزامي للمراجع الخارجي وهل يجب تغييره بعد ثلاث سنوات أم خمس سنوات أم غيرها , ولكن الباحث تناول قضية تغيير المراجع بصفة عامة سواء بعد سنه أم عشر سنوات وأثر ذلك علي جودة التقارير المالية . حيث أن تغيير المراجع من المفترض أن يؤدي الي رؤية جديدة من قبل المراجع للشركة محل المراجعة حيث سيقوم بجمع أكبر قدر من البيانات والمعلومات عن العميل الجديد وأنظمة الرقابة الداخلية لديه مما يحسن من جودة المراجعة ومن ثم جودة التقارير المالية , علي الجانب الآخر سيكون هناك إهتمام أيضا من قبل ادارة الشركة (العميل) فيما يتعلق بدقة البيانات المسجله لديها ومدي وجود انحرافات جوهرية بقوائمها المالية سواء بسبب غش أم خطأ .

2 - مشكلة البحث :

تكمن المشكلة الرئيسية للبحث في عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بتغيير المراجع الخارجي وأثر ذلك علي جودة التقارير المالية .

حيث يري مجموعة من الباحثين أنه يجب تغيير المراجع كل فترة محددة وبالتحديد بعد مضي فترة محددة من التعاقد مع العميل تراوحت تلك الفترة من ثلاث سنوات الي تسع سنوات في بيئات مختلفة . حيث أن التغيير من وجهه نظر مؤيدي ذلك المدخل سيزيد من استقلالية المراجع و جودة المراجعة ومن ثم جودة التقارير المالية .

بينما يعارض البعض الاخر التغيير الالزامي للمراجعين حيث من وجهه نظرهم أن الآثار السلبية للتغيير مثل ارتفاع تكلفة عملية المراجعة , وزيادة خطر المراجعة تفوق منافع التغيير .

ومن هنا وجد رأيان أحدهم يؤيد التغيير الالزامي للمراجع والآخر يعارض ذلك .

ولكن ماذا عن فكرة تغيير المراجع بصرف النظر عن كون ذلك التغيير إلزامي أم غير الزامي . وهل عملية تغيير المراجع بصفة عامة لها أثر ايجابي أم أثر سلبي علي جودة التقارير المالية . وهل التغيير الي مراجع من الاربعة الكبار سيؤدي الي جودة أعلي للقوائم المالية مقارنة بالتغيير لمراجع آخر ليس من الاربعة الكبار أم لا يوجد أثر لحجم المكتب , هذا ما يحاول الباحث البحث عنه من خلال البحث الحالي .

3 - أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1- يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة أثر تغيير المراجع الخارجي علي جودة التقارير المالية .
2- استعراض وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بتغيير المراجع الخارجي .
3- استعراض طرق قياس جودة التقارير المالية في الدراسات السابقة وتقييمها واختيار المناسب منها لتطبيقة علي البيئة السعودية .
4- إجراء دراسة ميدانية على عينة من الشركات السعودية لتقديم دليل ميدانى عن أثر تغيير المراجع الخارجي علي جودة التقارير المالية . ومدي ارتباط جودة التقارير المالية بحجم مكتب المراجعة

4 - منهج البحث :

اعتمد الباحث علي المنهج الايجابي حيث يتضمن المنهج الايجابي نموذجين :

- نموذج تفسيري : الهدف منه شرح وتفسير الآراء المختلفة التي تناولت تغيير المراجع الخارجي سواء كان هذا التغيير الزامي أم اختياري وأثر هذا التغيير سواء ايجابي أو سلبي علي جودة الارباح ومن ثم علي جودة التقارير المالية .
- نموذج تنبؤي : من خلال اختبار فروض البحث والتي تهدف الي تحديد أثر تغيير المراجع (سواء الزامي أم اختياري) علي جودة الأرباح ومن ثم جودة التقارير المالية , وذلك بالتطبيق علي الشركات المساهمة السعودية .

6 - أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث في كلا من اهميته العلمية والعملية والتي كانت السبب الرئيسي للقيام بالبحث الحالي :
الأهمية العلمية: تتمثل الأهمية العلمية فى المساهمة فى تقنين الاطار النظرى لعلاقة تغيير المراجع الخارجي سواء كان التغيير اجباري أم اختياري بجودة التقارير المالية (مقاسة بجودة الأرباح) ، وتقديم أدلة نظرية من واقع استقراء الدراسات السابقة لبيان أثر هذا التغيير .
الأهمية العملية: تتمثل الأهمية العملية في دعم قرارات أصحاب المصالح والجهات المهنية ذات العلاقة بتنظيم مهنة المراجعة الخارجية من خلال بيان أثر تغيير المراجع الخارجي علي جودة التقارير المالية .

7 - حدود البحث :

- اقتصر تناول قضية تغيير المراجع الخارجي سواء كان التغيير الزامي أم اختياري (غير الزامي) .
- اقتصر تناول قضية تغيير المراجع بالشركات المساهمة السعودية فقط خلال عامي 2015-2016 حتي نستبعد أثر التحول لمعايير التقرير المالي الدولي علي اختيار المراجع الخارجي حيث تم الالزام بمعايير المراجعة الدولية بالمملكة العربية السعودية بداية من 2017/1/1 م
- اقتصر تناول قضية تغيير المراجع الخارجي من خلال تغيير مكتب المراجعة وليس من خلال تغيير أو دوران الشركاء داخل مكتب المراجعة نفسه .

8 - الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث :

قضية تغيير المراجع الخارجي كانت ولا تزال من المواضيع الهامه التي تشغل اهتمام الكثير من الباحثين ونسبة كبيرة من أصحاب المصالح . يمكن في البداية تناول تلك القضية من خلال التعرف علي أنواع تغيير المراجع الخارجي , حيث يمكن تصنيف هذا التغيير من ناحية درجة الالزام الي نوعين :

أ – **التغيير الالزامي :** يتمثل في قيام الشركة محل المراجعة بتغيير مراجعها الخارجي بعد مرور فترة معينة من تعاقدها معه التزاما بضوابط معينة وضعتها الجهه المهنية ذات العلاقة . علي سبيل المثال الزمت وزارة التجارة الشركات المساهمة السعودية بتغيير المراجع الخارجي بها كل 5 سنوات كحد أقصي لارتباط الشركة بالمراجع , ولا يجوز لها اعادة الارتباط معه مرة ثانية الا بعد مرور سنتين من انهاء التعاقد معه .

ب – **التغيير الاختياري (غير الالزامي) :** يتمثل في قيام الشركة محل المراجعة بتغيير المراجع الخارجي لها إما بسبب عدم الاتفاق معه أو عدم رغبة المراجع الخارجي في تجديد التعاقد معه لأسباب ترجع للمراجع نفسه أو لأسباب أخري .

كما يمكن تصنيف تغيير المراجع من حيث نوع التغيير أو مجال ونطاق التغيير الي :

أ – تغيير شريك المراجعة فقط (تناوب الشركاء في مكتب المراجعة علي مراجعة نفس الشركة) بعد مرور فترة محددة نظاميا دون تغيير مكتب المراجعة نفسه . ورد هذا النوع من التغيير في Sarbanes Oxley act 2002 .

ب – تغيير مكتب المراجعة : أي بعد فترة ارتباط محددة يحدده النظام يتم تغيير مكتب المراجعة بالكامل وليس شريك المراجعة فقط . ورد هذا النوع من التغيير في اصدارات معظم الجهات المهنية ومنها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ووزارة التجارة السعودية وفقا للقرار الوزاري المعدل رقم 903 لعام 2008 .

يمكن تبويب الدراسات السابقة التي تناولت تغيير المراجع الخارجي الي أربعة أنواع من الدراسات :

8/ 1 - المجموعة الأولي من الدراسات : دراسات تناولت أثر تغيير المراجع الخارجي علي جودة عملية المراجعة .

8/ 2 - المجموعة الثانية من الدراسات : دراسات تناولت أثر تغيير المراجع الخارجي علي جودة التقارير المالية

8/ 3 - المجموعة الثالثة من الدراسات : دراسات تناولت محددات تغيير المراجع الخارجي

8/ 4 - المجموعة الرابعة من الدراسات : دراسات تناولت الآراء المؤيدة والمعارضة لتغيير المراجع الخارجي

وفيما يلي يتناول الباحث تلك المجموعات بالعرض والتحليل :

1/8 - المجموعة الأولي من الدراسات : دراسات تناولت أثر تغيير المراجع الخارجي علي جودة عملية المراجعة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت أثر تغيير المراجع الخارجي علي جودة عمليه المراجعة , ففي دراسة (Kim Min , and Yi 2002) تم دراسة العلاقة بين التغيير الالزامي للمراجع الخارجي وجودة المراجعة بالتطبيق علي الشركات الكورية , وأيدت نتائج تلك الدراسة التغيير الالزامي للمراجعين حيث ثبت من نتائج تلك الدراسه زيادة جودة عملية المراجعه مع التغيير الالزامي للمراجع الخارجي .

بينما جاءت نتائج بعض الدراسات متعارضة فقد وجدت دراسة(Davis , et al ., 2002) أن طول فترة ارتباط المراجع الخارجي بالشركة محل المراجعة له تأثير ايجابي يتمثل في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة وآخر سلبي يتمثل في تهديد استقلال المراجع .

وقد أيدت(دراسة Johnson 2002) أن تغيير المراجع يؤدي لانخفاض كفاءة التقارير المالية . وهذا ما أكدته أيضا دراسة (Mayer , et al.,2003) حيث وجدت أن هناك علاقة ايجابية بين طول فترة ارتباط المراجع الخارجي بالشركة محل المراجعة وجودة المراجعة ومن ثم جودة التقارير المالية .

وفي دراسة (Carcello and Nagy 2004) تم استخدام القوائم المالية المحرفة كمؤشر علي جودة المراجعة ووجد أن احتمال التقرير عن وجود قوائم مالية محرفة يكون أكثر احتمالا في الثلاث سنوات الأولي من ارتباط المراجع الخارجي بالشركة محل المراجعة . ولكن لم تجد تلك الدراسة أي دليل علي أن التقرير عن القوائم المالية المحرفة يزداد مع طول فترة ارتباط المراجع بالشركة .

أما في دراسة(Ghosh , and Moon 2005) تم اختبار طول فترة ارتباط المراجع بالعميل وأثر ذلك علي جودة المراجعة . وتوصلت الدراسة أن سوق المال يدرك أن طول فترة ارتباط المراجع بالعميل يدل علي جودة عملية المراجعة وكان لذلك رد فعل ايجابي علي الاوراق المالية بالسوق . كما أن قصر فترة ارتباط المراجع بالشركة يشير إلي انخفاض في جودة المراجعة .

كما أيدت دراسة(Carey & Simnett 2006) وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة واستمرار شريك المراجعة في مراجعة الشركة محل المراجعة لفترة طويلة .

بينما ذكرت دراسة(Knechel & Vanstraelen 2007)أن تغيير المراجع الخارجي لن يزيد من كفاءة المراجعه حيث أن تغيير المراجع يزيد من تكاليف عملية المراجعة .

وفي دراسة(Manry , et al ., 2008) تم الأخذ في الاعتبار حجم الشركة محل المراجعة عند التقرير عن جودة المراجعة ووجد أنه عندما تزداد فترة ارتباط المراجع بالشركة محل المراجعة عن 7 سنوات فإن جودة المراجعة تتحسن فقط للعملاء صغار الحجم . وفي نفس السياق جاءت دراسة(Johnson, et al ., 2002)والتي أكدت أن العلاقة بين فترة ارتباط المراجع الخارجي بالشركة وجودة المراجعة يعتمد علي طول تلك الفترة . وأشارت الدراسة أن فترة ارتباط المراجع بالشركة محل المراجعة يمكن تصنيفها الي ثلاث فئات :

- فترة قصيرة : تتراوح من 2 -3 سنوات . وتتميز تلك الفترة بزيادة الاستحقاق الاختياري ومن ثم تنخفض جودة المراجعة ومن ثم جودة التقارير المالية .
- فترة متوسطة : تتراوح من 4 – 8 سنوات لم تظهر في تلك الفتره أثار للاستحقاق الاختياري
- فترة طويلة : من 9 سنوات فأكثر . وقد تميزت تلك الفترة بانخفاض الاستحقاق الاختياري ومن ثم زيادة جودة المراجعة ومن ثم جودة التقارير المالية .

و جاءت دراسة (Stephen 2009) لتبحث العلاقة بين تغيير المراجع الخارجي وحجم الافصاح بالتقارير المالية . وجاءت نتائج الدراسة لتشير الي أن طول العلاقة بين المراجع الخارجي والشركة محل المراجعة تخفض من جودة المراجعة حيث يعتمد المراجع الخارجي علي أوراق عمل السنوات السابقه بصورة أكبر . وهذا ما أكدته أيضا دراسة (Abdulnasser , et al .,2006) حيث أثبتت الدراسه أن طول فترة ارتباط المراجع بالشركة محل المراجعة يزيد من الضغط علي المراجع في حالة التعثر المالي للشركة محل المراجعة لاصدار رأي غير معدل ومن ثم التأثير السلبي علي جودة المراجعة ومن ثم جودة التقارير المالية .. وأيضا هذا ما أكده (Rickett , et al 2016.,) حيث توصلت الدراسة الي أن طول فترة ارتباط المراجع بالشركة محل المراجعة لها تأثير سلبي علي جودة المراجعة , حيث وجد انخفاض حجم التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركة محل المراجعة مع طول فترة الارتباط مع المراجع الخارجي .

وفي دراسة(Davis , Soo , and Trompeter 2009) , تم دراسة العلاقة بين طول فترة ارتباط المراجع الخارجي بالشركة محل المراجعة وجودة المراجعة . وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة سلبية بين طول فترة ارتباط المراجع بالشركة محل المراجعة وجودة المراجعة

وقد أشارت دراسة(Gul, et al ., 2009) الي أن قصر فترة التغيير الدوري للمراجعين الخارجيين يترتب عليه انخفاض جودة المراجعة أما طول فترة ارتباط المراجع الخارجي بالشركة محل المراجعة يزيد من جودة المراجعة . وقدم (Gul, et al ., 2009) ثلاثة تفسيرات للارتباط الايجابي بين طول فترة ارتباط المراجع الخارجي بالشركة محل المراجعة وجودة عملية المراجعة , (مبارك 2012) :

التفسير الأول : نظرا لقصر فترة ارتباط المراجع الخارجي بالشركة محل المراجعة , فإنه لن يكون لديه المعرفه الكافية بطبيعة عمل الشركة والانظمة المختلفه بها مما يؤدي الي انخفاض جودة المراجعة . وهذا ما أكده أيضا(Pricewaterhouse Coopers 2002 , Gul,et al.;2007)

التفسير الثاني : إن العلاقة بين المراجع الخارجي والشركة محل المراجعة في السنوات الأولي من التعاقد قد تفتقد الي الاستقلالية نتيجه أن المراجع يلجأ عادة الي تخفيض الاتعاب في السنوات الأولي من التعاقد حتي يتم الموافقه

علي التعاقد معه علي أمل الاحتفاظ بالعميل والاستمرار معه وزيادة الاتعاب بالسنوات التالية من أجل تعويض خسائر الناتجه عن تخفيض الأتعاب بالسنوات الأولي , وهذا ما أكدت عليه دراسة (Deangelo 1981). ووفقا لهذا التفسير فإن المراجع عندما يرتبط بالعميل أو بالشركة محل المراجعة لفترة قصيرة من المحتمل أن يكون متساهلا أكثر مع الشركة محل المراجعة أو العميل لكي يستطيع الاحتفاظ به لأطول فترة ممكنة لتعويض خسائرة الأولية الناتجة عن تخفيض أتعابه في السنوات الأولي . وهذا السلوك يؤدي الي انخفاض جودة المراجعة ومن ثم انخفاض جودة التقارير المالية وهذا ما أكده أيضا (Gul,et al.,2007).

التفسير الثالث : وفقا لهذا التفسير فإن الشركات التي لديها جوده عالية لتقاريرها المالية تحاول الاحتفاظ بالمراجع الخارجي الذي يتميز بجودة مراجعة عالية لاكبر فتره ممكنة من أجل الحفاظ علي جودة تقاريرها المالية ولن يكون لديها دافع لتغيير مراجعها .

وفي نفس السياق تناولت دراسة (Al-Thuneibat . et al ., 2011) أثر تطبيق سياسة التغيير الالزامي للمراجع الخارجي وحجم شركة المراجعة علي جودة عملية المراجعة . ووجدت الدراسة أن مكاتب المراجعة الكبري تستحوذ علي معظم سوق المراجعة بالأردن وأن فترة ارتباط تلك المكاتب بالشركات محل المراجعة تزيد عن تسعة سنوات . الأمر الذي ترتب عليه انخفاض مستوي جودة المراجعة . ومن ثم فإن تغيير المراجع الخارجي يشجع المراجع الجديد في التمسك بتلك الفرصة وبذل أقصي جهد لديه وزيادة جودة المراجعة .

وفيما يتعلق بزيادة تكاليف المراجعة المرتبطة بتغيير المراجع الخارجي جاءت دراسة أبو الخير 2006 , التي أثبتت أن تغيير المراجع الخارجي يترتب عليه ارتفاع تكلفة عملية المراجعة بسبب اطالة فترة التقرير . ، كما أثبتت النتائج أن جودة المراجعة لم تنخفض فى السنوات الأولى كما أثبتت الدراسات الأمريكية ، وأن المراجع إذا أبقت عليه الشركة بعد انقضاء المدة النظامية بأى وسيلة غير مخالفة لضوابط التغيير ، يستجيب للعميل ولا يحد من تجاوزاته فى القوائم المالية. وأوصت الدراسة بإمكانية تبنى آليات التغيير مع وضع ضوابط تحول دون الالتفاف عليها وأن لا تقل المدة النظامية لبقاء المراجع مع العميل عن خمس سنوات.

أما دراسة (مبارك 2012) توصلت الي عدم وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين جودة عملية المراجعة وطول فترة الارتباط بين الشركة محل المراجعة والمراجع الخارجي . وهذا أيضا ما توصلت اليه دراسة(Knechel and Vanstrealen 2007) , و دراسة(Carey , and Simnett 2006) .

وفي نفس السياق جاءت دراسة (Diaz , et al ., 2015) والتي تم اجراؤها لاختبار جودة المراجعة في الشركات بأسبانيا وجاءت النتائج لتؤكد انخفاض جودة المراجعة مع طول فترة ارتباط المراجع الخارجي بالشركة محل المراجعة .ولكن انخفاض جودة المراجعة لوحظ أنه لا يحدث إلا في العام السادس بعد مرور خمس سنوات متصلة من جودة مراجعة مرتفعة , وبالتالي يمكن استنتاج أن الحد الأقصي لارتباط المراجع الخارجي بالشركة محل المراجعة يجب أن يكون خمس سنوات للحفاظ علي مستوي عالي من جودة المراجعة .

أما دراسة(Anis 2014) تناولت مدي ادراك المراجعين الخارجيين لتدوير (تغيير) مكاتب المراجعة وأثره علي جودة المراجعة بالتطبيق علي المراجعين الخارجيين في مصر . ومن خلال استطلاع رأي عينه من المراجعين الخارجيين في مصر توصلت الدراسة الي :

- أن التغيير الالزامي للمراجعين الخارجيين في مصر له تأثير ايجابي علي جودة عملية المراجعة.
- أن التغيير الالزامي للمراجعين الخارجيين في مصر له تأثير سلبي علي المعرفة التي اكتسبها المراجع الخارجي علي الشركة محل المراجعة
- أن التغيير الالزامي للمراجعين الخارجيين في مصر له تأثير ايجابي علي استقلال المراجع .

وقد أكدت أيضا دراسة (Carcia Blandon and Argiles Bosch 2013) أن تغيير المراجع الخارجي قد يكون أحد الطرق لدعم جودة المراجعة من خلال منع اعتماد المراجع الخارجي علي عميل معين وعدم اقامة علاقات مع ادارة الشركة قد تؤثر علي جودة المراجعة .

وقد وجد (Cameran, et al ., 2015) أن طول فترة ارتباط المراجع الخارجي بالعميل (الشركة محل المراجعة) يزيد من جودة عملية المراجعة في ايطاليا , كما أن التغيير الالزامي للمراجع الخارجي لن يحسن من جودة المراجعة . بل أن طول فترة ارتباط المراجع الخارجي بالشركة محل المراجعة يرتبط بزيادة جودة التقارير المالية .

من خلال عرض وتحليل المجموعة الأولي من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين تغيير المراجع الخارجي وجودة عملية المراجعة يستخلص الباحث مايلي :

أ – هناك رأيان فيما يتعلق بتغيير المراجع الخارجي وأثره علي جودة المراجعة , رأي مؤيد لطول فترة الارتباط بين المراجع الخارجي والشركة محل المراجعة حيث يري مؤيدوا هذا الرأي أن طول فترة ارتباط المراجع بالشركة محل المراجعة يزيد من جودة المراجعة حيث يصبح المراجع يمتلك المعرفة الكاملة عن الشركة وادق التفاصيل عنها ومن ثم تزداد جودة المراجعة ومن ثم جودة التقارير المالية . أما الرأي الآخر فهو رأي معارض لطول فترة ارتباط المراجع الخارجي بالشركة محل المراجعة , حيث يري مؤيدوا ذلك الرأي أن زيادة فترة ارتباط المراجع الخارجي بالشركة محل المراجعة يضعف من استقلالة ومن ثم يضعف من جودة المراجعة ومن ثم جودة القوائم المالية . قد يكون ذلك بسبب اعتماد المراجع الخارجي في تلك الحالة علي الاتعاب التي يحصل عليها من تلك الشركة كأحد المصادر الرئيسية والمستمرة كإيرادات لمكتب المراجعة ومن ثم يبذل كل الجهد ويقدم الكثير من التنازلات للاحتفاظ والاستمرار مع الشركة محل المراجعة .

ب – علي الجانب الآخر جاءت بعض الدراسات برأي مختلف وغير مؤيد لتغيير المراجع أو الابقاء عليه . حيث لم تجد تلك الدراسات علاقة بين طول فترة ارتباط المراجع بالشركة محل المراجعة وبين جودة عملية المراجعة .

ج – معظم الدراسات السابقة تناولت التغيير الالزامي للمراجع الخارجي وأثرة علي جودة المراجعة , ولكن لم تتعرض تلك الدراسات للتغيير فقط وأثرة علي جودة المراجعة ومن ثم جودة التقارير المالية , هذا ما سيحاول الباحث القيام به من خلال البحث الحالي , من خلال دراسة قضية تغيير المراجع بصرف النظر عما اذا كان هذا التغيير الزامي أم غير الزامي وأثرة علي جودة المراجعة ومن ثم وجودة التقارير المالية .

د – لم تتناول معظم الدراسات السابقة في تلك المجموعة نوع التغيير وهل التغيير من مراجع كبير لمراجع أصغر أو العكس وأثر ذلك علي جودة المراجعة ومن ثم جودة التقارير المالية . وهذا ما سيحاول الباحث دراسته أيضا من خلال البحث الحالي .

2/8 - المجموعة الثانية من الدراسات : دراسات تناولت أثر تغيير المراجع الخارجي علي جودة التقارير المالية

المجموعة الثانية من الدراسات تناولت أثر تغيير المراجع الخارجي وأثره علي جودة التقارير المالية , حيث جاءت دراسة (Myers et al., 2003) بنتيجة معارضة للكثير من الدراسات السابقة حيث وجدت تلك الدراسة أن طول فترة ارتباط المراجع بالشركة محل المراجعة بالتطبيق علي مكاتب (Big 4) لا يؤثر سلبيا علي جودة الارباح .

كما قام (Nagy 2005) باختبار أثر التغير الالزامي للمراجع وعلاقته بجودة التقارير المالية . وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد وجود انخفاض في مستوي الاستحقاق الاختياري في القوائم المالية للشركة محل المراجعة بعد

التحول للمراجع الجديد مما يشير الي زيادة جودة التقارير المالية مع تغيير المراجع الخارجي . وهذا ما اكد عليه أيضا (Singer &Zang 2018) الذي أشار الي أن تغيير المراجع الخارجي يزيد من جودة التقارير المالية .

كذلك قام (Chi , et al ., 2005) بدراسة أثر تطبيق التغيير الالزامي للمراجع الخارجي علي حجم الاستحقاق الاختياري بالقوائم المالية كمؤشر علي ادارة الأرباح . ووجد أن هناك تأثير ايجابي لتغيير المراجع الخارجي علي جودة التقارير المالية من خلال تخفيض مستوي الاستحقاق الاختياري بالقوائم المالية للشركة محل المراجعة عند تغيير المراجع الخارجي .

وأكدت دراسة (Manry , et al.,2008) أن زيادة طول فترة الارتباط بين المراجع الخارجي والشركة محل المراجعة يزيد من جودة التقارير المالية .

وفي دراسة (Jenkins and Velury 2008) تم دراسة أثر طول فترة التعاقد بين المراجع الخارجي والشركة محل المراجعة علي جودة التقارير المالية . ووجدت الدراسة عدم وجود تأثير لطول فترة التعاقد علي جودة التقارير المالية بالنسبة للشركات الكبيرة , بينما كانت العلاقة عكسية في الشركات الصغيرة . وفي نفس السياق قام (زكريا 2015) بدراسة أثر التغيير الدوري للمراجع الخارجي علي جودة القوائم المالية ولكن بالتطبيق علي البنوك السعودية . وقد أسفر البحث الي أنه توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين طول فترة الارتباط بين المراجع الخارجي والبنك من ناحية وجودة صافي الدخل التشغيلي والدخل الشامل وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كمقاييس لجودة القوائم المالية بالبنوك .من ناحية أخري . الأمر الذي يتطلب ضرورة تنظيم العلاقة بين المراجع الخارجي وعميله . واقترح الباحث أن تكون طول فترة الارتباط بين المراجع الخارجي كشريك في شركة مراجعة وعميله لا تزيد عن خمس سنوات , وأن تكون طول فترة الارتباط بين شركة المراجعة وعميلها لا تزيد عن سبع سنوات .

وقد قام (غنيم 2013) بدراسة أثر التغيير الالزامي للمراجع الخارجي علي قدرة المراجع في اكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية , وتوصلت الدراسة الي النتائج التالية :

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق التغيير الالزامي للمراجع الخارجي والاستقلال المهني للمراجع , الأمر الذي ينعكس ايجابيا علي نزاهته في اكتشاف أي تحريفات جوهرية ترتكبها الادارة ومن ثم دعم الثقه في جودة التقارير المالية .
- تزداد تكاليف المراجعة بالتغيير الالزامي للمراجع الخارجي
- يؤدي التغيير الالزامي للمراجع الخارجي الي انخفاض منحني التعلم للمراجع الخارجي , بالتحديد عند أجراء التغيير مبكرا في السنوات الأولي .
- التغيير الالزامي للمراجع الخارجي يزيد من الشك المهني لدي المراجع الخارجي .

وفي دراسة (Nicolaescu 2014) تم دراسة اثر التغيير الدوري للمراجع الخارجي علي جودة الأرباح . ووجدت الدراسة أن الشركات التي يتم مراجعتها عن طريق مراجع كبير Big 4 يكون التغيير الالزامي بها يواجه برد فعل سلبي من السوق وأيد ذلك أيضا (Nicolescho 2013a, Carcello and Reid 2013) . وتفسير ذلك أن المستثمرين الحاليين يروا أن مراجعهم الحالي ذو جودة عالية لأنه مراجع من Big 4 وبالتالي فإن تغييره يؤثر بالسلب علي المستثمرين بالسوق لتوقعهم انخفاض الجودة للمراجع الجديد . كما وجد أن الشركات التي تحصل علي رأي غير معدل تتميز بطول فترة ارتباطها مع المراجع . كما وجد بعض الباحثين (Lopo , Martinez , and Mendes Ribeiro 2010) أن تبديل المراجع الخارجي لم يكن له تأثير كبير في منع الشركات المسجله بالبورصة في البرازيل علي ادارة الأرباح .

وأيد ذلك (Zhang 2014) حيث وجد أن زيادة ادارة الإرباح ترتبط بتغيير المراجع الخارجي من مكتب مراجعة كبير الي مكتب مراجعة صغير .

وفي دراسة (عبد الحليم 2018) تم دراسة أثر التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي علي جودة التقارير المالية ببيئة الأعمال السعودية . وتم اجراء البحث علي عينة مكونة من 141 شركة من الشركات المسجلة في البورصة السعودية خلال الفترة من عام 2012 حتي عام 2016 . واعتمد الباحث علي أسلوب تحليل المحتوي للتقارير المالية بالاضافة الي اجراء دراسة ميدانية من خلال توزيع قائمة استبيان علي عينه من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية والمراجعين الخارجيين , رؤساء و أعضاء لجان المراجعة والمستثمرين (يمثلهم قطاع الائتمان في البنوك) . وأوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تغيير المراجع الخارجي وجودة التقارير المالية , كما كانت علاقة الارتباط سالبة بين معدل العائد علي الأصول وجودة حوكمة الشركات , ونوع مكتب المراجعة وبين جودة التقارير المالية . كما توصلت الدراسة الميدانية الي وجود فروق معنوية بين آراء عينة الدراسة حول التأثير الايجابي للتغيير الإلزامي للمراجع الخارجي وجودة التقارير المالية .

من خلال عرض وتحليل المجموعة الثانية من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين تغيير المراجع الخارجي وجودة التقارير المالية يستخلص الباحث مايلي :

أ – توصلت الدراسات السابقة الي نتائج أو آراء متعارضة فيما يتعلق بتغيير المراجع الخارجي وأثره علي جودة التقارير المالية. رأي مؤيد لطول فترة الارتباط بين المراجع الخارجي والشركة محل المراجعة حيث يري مؤيدوا هذا الرأي أن طول فترة ارتباط المراجع بالشركة محل المراجعة يزيد من جودة التقارير المالية حيث يصبح المراجع يمتلك المعرفة الكاملة عن الشركة وأدق التفاصيل عنها ومن ثم تزداد جودة التقارير المالية .

أما الرأي الآخر فهو رأي معارض لطول فترة ارتباط المراجع الخارجي بالشركة محل المراجعة , حيث يري مؤيدوا ذلك الرأي أن زيادة فترة ارتباط المراجع الخارجي بالشركة محل المراجعة يضعف من استقلالة ومن قدرته علي الاكتشاف والتقرير عن المخالفات بالقوائم المالية ومن ثم يضعف من جودة التقارير المالية , حيث قد يكون ذلك بسبب اعتماد المراجع الخارجي في تلك الحالة علي الاتعاب التي يحصل عليها من تلك الشركة كأحد المصادر الرئيسية والمستمرة كإيرادات لمكتب المراجعة ومن ثم يبذل كل الجهد ويقدم الكثير من التنازلات للاحتفاظ والاستمرار مع الشركة محل المراجعة .

ب – معظم الدراسات السابقة تناولت التغيير الالزامي للمراجع الخارجي وأثرة علي جودة التقارير المالية, ولكن لم تتعرض تلك الدراسات لتغيير المراجع فقط وأثرة علي جودة التقارير المالية , وهذا ما سيحاول الباحث القيام به من خلال البحث الحالي , من خلال دراسة قضية تغيير المراجع بصرف النظر عما اذا كان هذا التغيير الزامي أم غير الزامي وأثرة علي جودة التقارير المالية .

د – لم تتناول معظم الدراسات السابقة في تلك المجموعة نوع التغيير وهل التغيير من مراجع كبير لمراجع أصغر أو العكس وأثر ذلك علي جودة التقارير المالية . وهذا ما سيحاول الباحث دراسته أيضا من خلال البحث الحالي .

3/ 8 - المجموعة الثالثة من الدراسات : دراسات تناولت محددات تغيير المراجع الخارجي

المجموعة الثالثة من الدراسات السابقة تناولت المحددات والعوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي من تلك الدراسات يذكر الباحث مايلي :

توصلت دراسة (Fried & Schiff 1981) الي أن هناك مجموعة من الاسباب تؤدي الي تغيير المراجع الخارجي منها :

- زيادة تحفظ المراجعين الخارجيين عند مراجعتهم مدي التزام الشركة محل المراجعة بالمعايير المحاسبية التي تم تطبيقها علي القوائم المالية .
- تغيير إدارة الشركة محل المراجعة .
- تقديم خدمات إضافية للشركة محل المراجعة .
- الالتزام بقرار الجهات المهنية بتغيير المراجع الخارجي بعد مرور فترة محددة .

أما (De Angelo 1981) فقد تناولت بعدا آخر كأحد أسباب تغيير المراجع والذي يتمثل في حجم الشركة محل المراجعة , فكلما زاد حجم الشركة محل المراجعة كلما اتجهت الي مراجع أكبر من Big 4 . وعلي الجانب الاخر تناولت دراسة (Davidson , et al.,2006) عامل آخر قد يكون أحد أسباب تغيير المراجع الخارجي وهو عامل يتعلق بحجم مكتب المراجعة , ويتمثل ذلك في رغبة الشركة محل المراجعة في ممارسة إدارة الأرباح , وذلك من خلال التحول من مكتب (Big 4) الي مكتب آخر أقل حجما .

كما قد يكون التغيير بسبب صعوبات مالية تواجه الشركة محل المراجعة .(Rama and Read 2006 , Defond and Jiambalvo 1993) .

كما أكدت دراسة (Beaty , Fearnley 1995) أن من أهم محددات تغير المراجع الخارجي هي أتعاب المراجعة حيث ترغب بعض الشركات تغيير مراجعها من أجل تخفيض الاتعاب التي يحصل عليها المراجع السابق .

أما دراسة (Magri & Baldacchino 2004) فقد توصلت الي أنه من أهم عوامل تغيير المراجع الخارجي هي العوامل السلوكية والتي تتمثل في العلاقة بين المراجع والعميل والتي يمكن أن تؤثر علي جودة المراجعة وجودة التقارير المالية . وأضافت نتائج الدراسة أن من بين محددات تغيير المراجع الخارجي رغبة الشركة محل المراجعة في تخفيض أتعاب المراجعة , والرغبة أيضا في زيادة جودة المراجعة . كما أضاف (Krishnan 1997) سبب آخر لتغيير المراجع الخارجي وهو عدم الرغبة في التجديد سواء من قبل الشركة محل المراجعة أو من قبل المراجع الخارجي . وقد أعطي (Whisenant 2003) نسبه 3 : 1 لاحتمال التغيير من قبل الشركة (3) واحتمال عدم التجديد من قبل المراجع(1) .

وفي دراسة أخري (Grothe & Weirich 2007) والتي هدفت الي تحديد عوامل وأسباب تغيير المراجع الخارجي , توصلت الدراسة الي أنه خلال عام 2006 م قامت 1322 شركة أمريكية مساهمة بتغيير مراجعها وتم حصر أهم أسباب تغيير المراجع في تلك الشركات وتم توزيعها كما يلي :

- 72% من عمليات تغيير المراجع الخارجي كانت بدون سبب محدد .
- 7% من عمليات تغيير المراجع الخارجي كانت بسبب تغيير ادارة الشركة محل المراجعة .
- 3 % من عمليات تغيير المراجع الخارجي كانت بسبب اندماجات بين مكاتب المراجعة .
- 3.5% من عمليات تغيير المراجع الخارجي كانت بسبب الاستجابة لقانون Sarbanes& Oxly Act 2002 .
- 3.5 % من عمليات تغيير المراجع الخارجي كانت بسبب تخفيض أتعاب المراجعة .
- 2 % من عمليات تغيير المراجع الخارجي كانت بسبب قيود علي المراجع الخارجي من قبل الادارة .
- 1 % من عمليات تغيير المراجع الخارجي كانت بسبب تهديد الاستقلال (فقد الاستقلال 9 .
- 2 % من عمليات تغيير المراجع الخارجي كانت بسبب الاختلاف بين المراجع الخارجي والشركة محل المراجعة في معالجات محاسبية بالقوائم المالية محل المراجعة .
- 6% من عمليات تغيير المراجع الخارجي كانت لاسباب أخري .

وفيما يتعلق بأتعاب المراجعة كأحد محددات تغيير المراجع توصلت دراسة (Beattie and Hasocha 2007) الي أن الاتعاب هي المحدد الرئيسي لتغيير المراجع الخارجي , حيث تم اجراء الدراسة علي القطاع الخيري وكانت معظم التغييرات من مراجع من Big4 الي مراجعين أقل حجما ومن ثم تم استنتاج أن ذلك بسبب أتعاب المراجع .

علي الجانب الآخر حاولت بعض الدراسات (Ettredge et al.,2007 , Davidson , et al.,2006) التوصل الي خصائص الشركة التي تقوم بتغيير المراجع ووجد أنها تتصف بما يلي :

- صغيرة الحجم .
- نظام رقابة داخلية ضعيف .
- عدم الالتزام بالانظمة
- من المتوقع أن يصدر بشأنها تقرير مراجعة معدل .

من خلال عرض وتحليل المجموعة الثالثة من الدراسات السابقة التي تناولت محددات تغيير المراجع الخارجي يمكن للباحث ايجاز تلك العوامل أو المحددات فيما يلي :

- الأتعاب أو أتعاب المراجعة . حيث توصلت معظم الدراسات السابقة الي أن تغيير المراجع كان من أهم أسبابة محاولة الشركة تخفيض أتعاب المراجعة وكانت معظم التغييرات من مراجع كبير الي مراجع أقل حجما وأقل شهرة .
- تغيير إدارة الشركة محل المراجعة : حيث أثبتت العديد من الدراسات أنه مع تغيير إدارة الشركة محل المراجعة يكون هناك تغيير في المراجع الخارجي .
- رغبة بعض الشركات في تحسين جودة المراجعة .
- الاختلاف بين المراجع والشركة في بعض المعالجات المحاسبية .
- الصعوبات المالية التي تواجهها الشركة محل المراجعة
- تهديد الاستقلالية (استقلالية المراجع الخارجي) .
- تنفيذا لقرارات الجهات المنظمة للمهنة بالتغيير الالزامي للمراجعين الخارجيين بعد فترة محددة من التعاقد مع الشركة محل المراجعة .

4 /8 - المجموعة الرابعة من الدراسات : دراسات تناولت الاراء المؤيدة والمعارضة لتغيير المراجع الخارجي
تناولت مجموعة من الدراسات الآراء المؤيدة والآراء المعارضة لتغيير المراجع الخارجي . فقد أيد (الجوهري 1985) التغيير الالزامي للمراجعين من خلال دراسة تحليلية تناول فيها الآراء المؤيدة والمعارضة للتغيير الالزامي للمراجعين الخارجيين . وفي نفس السياق جاءت نتائج دراسة (الجزار 1987) حيث تناولت آلية التغيير الالزامي للمراجعين الخارجيين وأكدت الدراسة أن طول فترة ارتباط المراجع الخارجي بالشركة محل المراجعة تجعل سلوك المراجع روتيني ويخضع بعد فترة للجمود الفكري أو ما يسمي بالجمود التفسيري في عملية المراجعة . وأيدت الدراسة أنه يجب تحديد حد أقصي لفترة ارتباط المراجع بالشركة محل المراجعة للاستفادة من المعرفة والخبرات المتراكمة لدي المراجع خلال تلك الفترة , ثم يتم تغييرة بعد تلك الفترة قبل أن تصبح عملية المراجعة روتينية بالنسبة له , أي قبل وصوله لمرحلة الجمود التفسيري أو الجمود الفكري.

بينما جاءت دراسة (راضي 1999) برأي مختلف عن الدراسات السابقة حيث عارض الرأي القائل بأن المراجع الخارجي يفقد استقلالة نتيجة طول فترة ارتباطة بالشركة محل المراجعة , وكان تفسيره لذلك أن معايير المراجعة وآداب وسلوك مهنة المراجعة كافيه لضمان وحماية استقلال المراجع بصرف النظر عن طول أو قصر فترة ارتباطة بالشركة محل المراجعة . وكان (توفيق 1993) أكد أيضا في دراسته أن ايجابيات طول فترة ارتباط

المراجع الخارجي بالشركة محل المراجعة تفوق سلبياتها . ومن ثم عارض فكرة التغيير الالزامي للمراجع الخارجي . كما جاءت دراسة (Nashwa 2004) لتعارض أيضا التغيير الالزامي للمراجع الخارجي حيث وجدت ارتفاع حالات فشل المراجعة في السنة الأولي أو السنة الثانية لارتباط المراجع مع الشركة محل المراجعة وهذا يؤيد رفض التغيير الالزامي للمراجع .

من خلال عرض وتحليل المجموعة الرابعة من الدراسات السابقة التي تناولت الاراء المؤيدة والمعارضة لتغيير المراجع الخارجي يمكن للباحث ايجاز ما يلي :

من خلال استعراض الدراسات السابقة اتضح للباحث تباين الاراء بشأن قضية تغيير المراجع الخارجي (سواء كان هذا التغيير الزامي أم اختياري) بين مؤيد ومعارض , وأمكن ايجاز ذلك في مدخلين وهما :.

المدخل الأول : يري ضرورة تغيير المراجع الخارجي للشركة كل فترة محددة وأن يتم الالزام بحد أقصي لفترة ارتباط المراجع الخارجي بالشركة محل المراجعة وألا يتم اعادة التعاقد الا بعد مرور فترة محددة من انهاء التعاقد مع الشركة محل المراجعة.

يري مؤيدوا هذا المدخل أن التغيير الالزامي للمراجع الخارجي يحقق العديد من المزايا منها :

- زيادة استقلالية المراجع الخارجي
- زيادة جودة المراجعة
- زيادة جودة التقارير المالية
- انخفاض الاستحقاق الاختياري
- زيادة أتعاب المراجعة

ومن الدراسات التي أيدت هذا المدخل أو هذا الرأي (الجوهري 1985 , الجزار 1978) .

(Mautz, and sharaf 1961 , Benson,M.2002 , Brody and Moscove 1998 .)

المدخل الثاني : يري أن قرار تغيير المراجع الخارجي للشركة له العديد من المساوىء والتي تفوق المزايا المتوقعة من ذلك القرار منها :

- ارتفاع تكلفة المراجعة (عدم الكفاءة)
- عدم الاستفادة من منحني التعلم والخبرة المكتسبة من خلال مراجعة نفس العميل لفترات عديدة
- زيادة مخاطر فشل المراجعة
- ضعف جودة المراجعة
- ضعف جودة التقارير المالية

ومن الدراسات التي أيدت ذلك المدخل (راضي 1999 , توفيق 1993 . Nashwa 2004) .

(Simunic 1980 , Arrundada and Paz 1997 , Davidson , et al .,2006 , Francis, et al.,2017 , Price Waterhouse, 2012)

9 - تغيير مراجع الحسابات الخارجي من منظور تجارب الدولية:

انعكس الجدل بشأن تغيير المراجع الخارجي بين مؤيد ومعارض لذلك التغيير علي موقف الجهات المهنية المنظمة لمهنة المراجعة فالبعض تبني سياسة التغيير الالزامي كل فترة محددة , والبعض الآخر ترك آلية تغيير المراجع كقرار للشركة محل المراجعة والمراجع الخارجي .
والملاحظ أن التغيير الإجبارى للمراجعين تتزايد حدته مع حالات الفشل التى تصيب الشركات ، فى هذه الحالات تتعالى بعض الأصوات المطالبة بالتغيير الإجبارى للمراجعين (أبو الخير 2006) .
من واقع استقراء العديد من الدراسات السابقة , واللوائح المنظمه للمهنه في العديد من الدول أتضح عدم وجود اتفاق بين العديد من الدول علي رؤيه واحدة لتغيير أو عدم تغيير المراجع ومكتب المراجعة بعد عدد معين من سنوات الارتباط مع العميل :

- في أمريكا عقب بعض الانهيارات العالمية في ذلك الوقت أهمها شركة إنرون , صدر قانون 2002 Sarbanes Oxley وجاء بالقسم رقم 203 ضرورة تغيير المراجع الخارجي للشركة بعد مرور 5 سنوات , وتغيير مكتب المراجعة بعد مرور 7 سنوات من بداية تقديم خدمة المراجعة وفقا للقسم رقم 207 من القانون السابق .
- في بريطانيا أوصت المجموعة المنسقه لأعمال المراجعة (CGAA) في يناير 2003 بضرورة تغيير الشريك الرئيسي في عملية المراجعة كل 5 سنوات بدون الحاجة لتغيير مكتب المراجعة
- في مصر حيث تم انشاء الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب القانون رقم 10 لعام 2009 , لتقوم بالعديد من المهام منها ما جاء بالقسم السابع تحت عنوان (قواعد حوكمة الشركات) الذي أكد علي ضرورة تعيين مراجع خارجي من بين المقيدين بسجل الهيئة العامة للرقابة المالية , يجدد له سنويا بحد أقصي 6 سنوات علي أن يتم تغييره بعد ذلك ولا يجوز أن يعاد تعيينه إلا بعد مرور 3 سنوات .
- في المملكة العربية السعودية قامت بدعم مهنة المراجعة بتطبيق التغيير الالزامي للمراجع الخارجي، من خلال القرار الوزاري رقم903 الذي يلزم الشركات المساهمة بتغيير مكتب المراجعة كل ثلاثة سنوات ويمكن أن يستمر سنتين إضافيتين إذا دخل معه مكتب آخر كشريك، أي يكون هناك مكتبين للمراجعة في السنتين الرابعة والخامسة ، وفي 2008 صدر قرار وزاري رقم266 معدل للقرار السابق حيث نص بأنه يجب ألا تزيد مدة المراجعة لشركات المساهمة عن خمس سنوات متصلة، ويجب أن يتم انقضاء فترة سنتين قبل معاودة مراجعتها من قبل نفس مكتب المراجعة . (صالح حميداتو2017).

علي الجانب الآخر هناك العديد من الدول التي لم تشترط التغيير الالزامي لمكتب المراجعة بعد فترة محددة للتعاقد مع العميل , بالرغم من اشتراطها تغيير الشريك (المراجع) بعد مراجعته العميل لعدد محدد من السنوات متوسطها في العديد من الدول 7 سنوات . من هذه الدول (المانيا , فرنسا , الدانمارك , قبرص , هولندا , بريطانيا , أسبانيا , البحرين , المغرب) , (صالح حميداتو2017).

ومن واقع استقراء العديد من الدراسات السابقة , واللوائح المنظمه للمهنه في العديد من الدول اتضح عدم الاتفاق علي آلية معينة لتغيير المراجع , أم تغيير شركة المراجعة بعد عدد معين من الارتباط مع العميل محل المراجعة , لذلك قام الباحث بدراسة أثر تغيير المراجع علي جودة التقارير المالية بغض النظر عن كون التغيير الزامي أم غير الزامي (اختياري) .

10 - جودة التقارير المالية :

أن مفهوم جودة التقارير المالية ينطوى على خصائص المعلومات المالية التى تتضمنها تلك التقارير , كما أنه يجب التسليم بعدم وجود إتفاق بين الهيئات أو الباحثين على مجموعة الخصائص التى يجب توافرها فى تلك المعلومات (نور2000) .

أثبتت الدراسات السابقة أن الجودة العالية للتقارير المالية يمكنها تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال (Diamond, and , Verrecchia,1991; Leuz ,and, Verrecchia 2000 ; Bhattacharya and Daouk,2002 ; Francis,et al.2004, Daske, et al .,2008) .

وفي دراسة (Tang , et al., 2016) تم الاشارة إلي أن جودة التقارير المالية تشير الي أي مدي تعطي القوائم المالية معلومات حقيقية وعادلة عن المركز المالي والاداء الاقتصادي ؛ وحاولت الدراسة السابقة تحديد مؤشرات لجودة التقارير المالية من خلال الاعتماد علي 6 مؤشرات لجودة المراجعة وجودة التقارير المالية لعدد 38 سوق مال في دول مختلفة وللفترة من عام 2000 – الي عام 2014 .

وقد أضافت تلك الدراسة (Tang , et al., 2016) عوامل مرتبطة بالمراجعة الي المقاييس العامة لجودة التقارير المالية . علي العكس من معظم الدراسات السابقة التي استخدمت مؤشرات محاسبية فقط للحكم علي جودة التقارير المالية , فقد أضافت الدراسة الحالية مؤشرات مرتبطة بالمراجعة يمكن استخدامها كمؤشرات للحكم علي جودة التقارير المالية بالاضافة للمؤشرات المحاسبية .

والمقياس المناسب لجودة التقارير المالية يجب أن تتوافر فيه العديد من الصفات أو الشروط منها(Tang , et al., 2016) :

أ – يمكن قياسه بطريقة معقولة .

ب – البيانات اللازمة لقياسه يجب أن تكون متاحه .

ج – هناك علاقة مباشرة بين قيمه المؤشر وجودة التقارير التقارير المالية (القوة التفسيرية للمؤشر).

وقد اقترحت الدراسة (Tang , et al., 2016) المؤشرات التالية لقياس جودة التقارير المالية .

1- نسبه تجنب الخسارة	Loss avoidance ratio (LAR)
2 – نسبة تجنب تخفيض الأرباح	Profit decline avoidance ratio (PDAR)
3 – نسبة الإستحقاقات	Accruals ratio (A R)
4 – نسبة الآراء المعدلة	Qualified audit opinion ratio (QAOR)
5 – نسبة المراجعين من غير الاربعة الكبار	Non-big four auditor ratio (NBAR)
6 – نسبة أتعاب المراجعة	Audit – fee ratio (AFR)

وفيما يلي شرح مختصر لكل مؤشر من المؤشرات السابقة :

أولا : نسبه تجنب الخسارة Loss avoidance ratio (LAR)

هذا المؤشر يقيس مدي وجود ادارة الأرباح , حيث أن وجودها يخفض من جودة التقارير المالية . ويتم قياس ذلك المؤشر من خلال المعادلة التالية :

LAR = Total number of small profit firms ÷ Total number of small loss firms

زيادة تلك النسبة دليل علي زيادة ممارسات ادارة الأرباح ومن ثم انخفاض جودة التقارير المالية . وبالرجوع للدراسات السابقة تم تحديد وتعريف الشركات ذات الارباح المنخفضة small profit firms بأنها الشركات التي نسبة (صافي الدخل الي اجمالي أصولها بين الصفر , الواحد) .

Burgstahler , and , Eames 2003, Leuz , et al . 2003, Burgstahler, et al . , 2006 ; Jacob,) (and, Jorgensen 2007

ثانيا : نسبة تجنب تخفيض الأرباح **Profit decline avoidance ratio (PDAR)**

أشار Barth, et al . , 1999a,b الي أن الشركات التي لها سلسلة متتالية من زيادة الأرباح يتم تسعير أسهمها بالزيادة والعكس في حالة انخفاض الارباح .

PDAR = Total number of small increases firms ÷ Total number of small decreases firms

ويتم قياس Total number of small increases firms بالتغير في صافي الربح / الاصول

وبانخفاض النسبة السابقة تزداد جودة الارباح .

ثالثا : نسبة الاستحقاقات **Accruals ratio (A R)**

تقيس تلك النسبة جودة الاستحقاق , حيث تشير النسبة الي مدي اندفاع أو تحفظ المنشأة لسياساتها المحاسبية. وزيادة الاستحقاق يزيد من اندفاع الشركة والمخاطر بها .

$$AR_{i,t} = \frac{(\Delta CA_{i,t} - \Delta Cash_{i,t}) - (\Delta CL_{i,t} - \Delta STDEBT_{i,t} - \Delta TP_{i,t}) - Dep_{i,t}}{TA_{i,t-1}}$$

حيث أن :

$AR_{i,t}$ تشير الي اجمالي الاستحقاق

$\Delta CA_{i,t}$ تشير الي التغير في الأصول المتداولة .

$\Delta Cash_{i,t}$ تشير الي التغير في النقدية

$\Delta CL_{i,t}$ تشير الي التغير في الالتزامات المتداولة

$\Delta STDEBT_{i,t}$ تشير الي التغير في الديون قصيرة الاجل بما فيها الالتزامات المتداولة

$\Delta TP_{i,t}$ تشير الي التغير في ضريبة الدخل المستحقة

$Dep_{i,t}$ تشير الي الاهلاك

$TA_{i,t-1}$ تشير الي اجمالي أصول الشركة في العام السابق

رابعا : نسبة الآراء المعدلة **Qualified audit opinion ratio (QAOR)**

إن التأكيدات التي تقدمها المراجعة من المتوقع أن تخفض عدم تماثل المعلومات . حيث يتم اصدار رأي المراجع بعد تقييم النظم المعمول بها بالمنشأة محل المراجعة بما فيها النظام المحاسبي . وقد يكون الرأي معدل أو غير معدل , فإذا كان الرأي معدل دل ذلك علي انخفاض جودة التقارير المالية . ويتم قياس تلك النسبة كما يلي :

$$QAOR = \frac{\text{Total number of qualified audit opinions}}{\text{Total number of the auditees}}$$

خامسا : نسبة المراجعين من غير الاربعة الكبار **Non-big four auditor ratio (NBAR)**

عندما نقارن نسبة الآراء المعدلة بين سوقي رأس مال , لابد أن نأخذ في الاعتبار خصائص المراجع الذي أصدر الرأي . حيث يشير الرأي غير المعدل بدون القيام باختبارات رئيسية الي انخفاض جودة المراجعة . ونسبة المراجعين من غير الأربعة الكبار من مقاييس جودة المراجعة , كلما زادت النسبة انخفضت جودة المراجعة . ومن ثم انخفضت جودة الارباح ومن ثم جودة التقارير المالية . ويتم قياس تلك النسبة كما يلي :

$$NBAR = \frac{\text{Total number of firms that are audited by big 4 auditor}}{\text{Total number of the auditees}}$$

سادسا : نسبة أتعاب المراجعة **Audit – fee ratio (AFR)**

بالرغم من أن المراجعين الكبار من المتوقع عادة أن يقدموا خدمات أفضل , الا أن ذلك لا يعني أن كل المراجعين الكبار يقدموا نفس مستوي جودة المراجعة .

لذلك يمكن استخدام أتعاب المراجعة للتفرقة بين جودة المراجعة للمكاتب الكبيرة والصغيرة . حيث أن الاتعاب العالية مرتبطة بساعات مراجعة أكثر , كما أن معدل الاجر للساعة يختلف بين الشركاء والمديرين والمراجعين وغيرهم . حيث أنه كلما زادت خبرة المراجع زاد معدل الاجر في الساعة . وزيادة جودة المراجعة له تأثير ايجابي علي جودة التقارير المالية . وتقاس النسبة السابقة كما يلي :

$$AFR = \frac{\text{Audit fee}}{\text{Total assets}}$$

التعليق علي دراسة (Tang , et al., 2016) :

بعد أن استعرض الباحث دراسة (Tang , et al., 2016) والتي قدمت العديد من المقاييس المحاسبية , والمقاييس المرتبطة بالمراجعة لقياس جودة التقارير المالية , اتضح أن جودة المراجعة مرتبطة أيضا بجودة التقارير المالية حيث أنه اذا تم القيام بعملية المراجعة من قبل اشخاص مؤهلين أصحاب مهارة عالية من المتوقع أن يؤثر ذلك علي زيادة الثقة في القوائم المالية ومن ثم زيادة جودة التقارير المالية .

ومن ثم استخدم الباحث في البحث الحالي بعض المقاييس المحاسبية وأيضا بعض المقاييس المرتبطة بالمراجعة (والتي يمكن قياسها من خلال القوائم المالية السعودية) للحكم علي جودة التقارير المالية . وبالتحديد تم استخدام المقياس الرابع والخامس للحكم علي جودة المراجعة ومن ثم جودة التقارير المالية .

يتضح مما سبق أنه يمكن القول أن جودة التقارير المالية من الموضوعات التى نالت قدر كبير من الاهتمام فى الفترة الأخيرة سواء محلياً أو عالمياً خصوصاً بعد الانهيارات الكبيرة لعدد كثير من الشركات العالمية, حيث أصبح المستثمرون الآن لديهم شكوك كثيرة حول القوائم المالية المنشورة ومدى تعبيرها بصدق عن المركز المالي ونتائج أعمال المنشأة, حيث يرى هؤلاء المستثمرون ضرورة وجود معيار موثوق به للحكم على جودة التقارير المالية, يأتي ذلك المعيار من خلال توافر مجموعة من الشروط والعوامل التى إذا توافرت فى منشأة ما فإن ذلك يؤدى إلى الثقة فى جودة تقاريرها المالية.

كما أن المنظمات المهنية والجهات الإشرافية والرقابية سواء عالميا أو محليا سارعت (خصوصا بعد الفضائح المالية فى البلدان الكبرى) إلى إصدار الكثير من الضوابط التى تساعد فى زيادة مصداقية القوائم المالية , ومن ثم جودة تقاريرها المالية مثل صدور قانون الـ SOX الأمريكي , وصدور لوائح حوكمة الشركات وآليات تطبيقها فى الكثير من بلدان العالم. الأكثر من ذلك نجد أنه فى عام 1999 أوصت لجنة Blue Ribbon فى التوصية رقم (8) فى تقريرها عن تحسين فعالية لجان المراجعة بأن معايير المراجعة المقبولة عامة GAAS تتطلب من المراجع الخارجى للشركة أن يناقش مع لجنة المراجعة تقديرات المراجعة عن جودة المعايير المستخدمة وليس فقط قبول معايير المحاسبة المستخدمة فى إعداد تقاريرها المالية, بل مدى جودة المعايير المستخدمة , وقد عرفت الهيئة الامريكية للاشراف والرقابة على البورصة SEC عام 2000 جودة المعايير بأنها المعايير المحاسبية التى ينتج عنها معلومات ملائمة , وموثوق بها , ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين , بالإضافة لذلك يجب أن تتضمن المناقشة الكثير من الموضوعات المرتبطة بالجودة مثل:- مدى وضوح وكفاية الإفصاح المالي , درجة الحيطة والحذر فى المبادئ المحاسبية المستخدمة , والتقديرات والقرارات الهامة التى اتخذتها الإدارة عند إعداد القوائم المالية.

واستجابة لتلك التوصية أصدر مجلس مبادئ المراجعة ASB المعيار رقم (SAS 61) والذى تطلب ضرورة أن يناقش المراجع مع لجنة المراجعة تقديرات المراجع عن مدى جودة المعايير المحاسبية المستخدمة وليس فقط مدى قبول المعايير المستخدمة فى إعداد التقارير.

ومن هنا زاد الاهتمام بالجودة حيث أن القوائم إذا تم إعدادها فى ظل بيئة تساعد على إنتاج تلك القوائم بجودة عالية فإن ذلك سيؤثر على جودة التقارير المالية.

أى أن البيئة التى تساعد على جودة التقارير المالية تتسم بتوافر العديد من العوامل مثل تطبيق آليات الحوكمة , الاعتماد على مراجع ذو خبرة وشهرة كبيرة , وغيرها من العوامل التى تساعد فى ضمان جودة التقارير المالية (كساب 2012) .

وقد قامت هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية بتحديث لائحة الحوكمة الصادرة في نوفمبر 2006 , من خلال اعادة اصدارها بعد تحديثها في فبراير 2017 . حيث تمت اضافة العديد من الضوابط التي تزيد من مصداقية وجودة التقارير المالية ومن ثم جودة الأرباح , من تلك الضوابط ما يلي :

- أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين (المادة 16)
- أن لا يقل عدد أعضاء المجلس المستقلين عن عضوين أو ثلث أعضاء المجلس أيهما أكثر (المادة 16)
- تناول الباب الثالث من اللائحة بالتفصيل الشروط والمهارات والمهام والواجبات والمسئوليات لأعضاء مجلس الادارة بما يضمن مزيد من جودة التقارير المالية .
- كما ورد في الباب الرابع من اللائحة في (المادة 54) تكوين لجنة المراجعة ولكن الجديد الان أن قرار تشكيل اللجنة يكون بقرار من الجمعية العامة العادية للشركة وليس من مجلس الادارة .كما أن لائحة عمل لجنة المراجعة تصدر بقرار من الجمعية العامة للشركة . كما اشترطت نفس المادة أنه لا يجوز لمن يعمل أو كان يعمل خلال السنتين الماضيتين في الادارة التنفيذية أو المالية للشركة أو لدي مراجع حسابات الشركة أن يكون عضوا في لجنة المراجعة .
- كما جاء في (المادة 55) أن من بين اختصاصات لجنة المراجعة دراسة القوائم المالية للشركة قبل عرضها علي مجلس الادارة وابداء الرأي والتوصية في شأنها لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها . كذلك التحقق من التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة بالتقارير المالية .
- وورد في نفس المادة (55) أن دور لجنة المراجعة فيما يتعلق بالمراجع الخارجي , يتمثل في التوصية لمجلس الادارة بترشيح مراجعي الحسابات وعزلهم وتحديد أتعابهم وتقييم أدائهم بعد التحقق من استقلالهم ومراجعة نطاق عملهم وشروط التعاقد معهم .وكذلك مراجعة خطة عمل المراجع الخارجي , ودراسة تقريرة وملاحظاته ومتابعه تنفيذها

وقد تناولت دراسات كثيرة مجموعة من المعايير للحكم على جودة الأرباح واستخدامها كمؤشر أو بديل للحكم على جودة التقارير المالية (Dechow , et al ., 2010) . حيث أن الأرباح هى أهم رقم يهتم به المستثمرون وأصحاب المصالح الأخرى فإذا كان ذلك الرقم قد تم التوصل له والتأكد من توافر عناصر الجودة به دل ذلك على جودة التقارير المالية ككل .

وقد أكد (أبو الخير 2007) أن قياس جودة التقارير المالية من خلال قياس جودة الربح هو المدخل الملائم للقياس العملى لجودة التقارير المالية للأسباب التالية :

أ- أن الربح هو صافى التدفق الذى تنتجه الموارد المتاحة للشركة , ويمثل فى نفس الوقت مدى نجاح الادارة فى تشغيل الموارد المتاحة فى الماضى .

ب- أن الربح هو محصلة التغيرات التى تطرأ على الأصول والخصوم والتى تم الاعتراف بها فى شكل إيرادات ومصروفات , والمحصلة ينتج عنها ربح أو خسارة , وبناءا عليه فإن أخطاء القياس المحاسبى فى الأرباح تعتبر فى ذات الوقت أخطاء قياس فى الأصول و/أو الخصوم .

أنه من المفترض أن يعكس الربح المحاسبى الاداء الاقتصادى الحقيقى للمنشأة , وبالتالى فإن علاقات الربح بكل من التدفقات النقدية والتغير فى القيمة السوقية لحق الملكية يعتبر محل الاهتمام كمؤشرات على جودة الربح ومن ثم جودة التقرير المالى .

1/10 – أساليب قياس جودة الأرباح :

من خلال حصر مجموعة كبيرة من الدراسات السابقة التى تناولت مقاييس لجودة الأرباح أمكن تصنيف تلك الدراسات من حيث أسلوب القياس المستخدم لجودة الأرباح الى أربعة مجموعات :

أ - المجموعة الأولى :

- تناولت تلك المجموعة ما ورد فى الاطار المفاهيمى لـ FASB عن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية , ومحاولة مقارنة تلك الخصائص بصافى الربح . فاذا توافر فى صافى الربح تلك

الخصائص كان الربح ذو جودة عالية , واذا لم تتوافر تلك الخصائص فى صافى الربح كان الربح ذو جودة ضعيفة .من أمثله ذلك النوع من الدراسات(Schipper and Vincent(2003 وكانت قائمة الاستبيان هى الوسيلة الأساسية التى استخدمتها تلك النوعية من الدراسات لتحديد مدى توافر تلك الخصائص فى صافى الربح من عدمه .

- ولكن البحث الحالى تجنب إتباع تلك الطريقة فى الحكم على جودة الربح للعديد من الأسباب منها :
- أن قائمة الاستبيان بصفه عامة لا تخلو من التحيز والتقدير الشخصى , وليس معنى ذلك أنه يجب عدم استخدامها فى البحث . ولكن يتم استخدامها فى حالة عدم توافر بيانات فعلية , أو صعوبة قياس متغيرات الدراسة كميا .
- صعوبة القياس الكمى للخصائص النوعية للمعلومات التى وردت فى الاطار المفاهيمى للـ FASB
- على الرغم من قيام إحدى الدراسات(Barua 2006) بمحاولة تقديم معادلات لقياس تلك الخصائص الواردة فى الاطار المفاهيمى , إلا أن تلك المعادلات من الصعب إستخدامها عمليا نظرا للتعقيدات الواردة بها وعدم وجود إتفاق على موضوعيتها .
- لذلك من الأفضل إتباع مقياس كمى للحكم على جودة التقارير المالية , وذلك فى ظل توافر بيانات فعلية عن الارباح والعناصر الاخرى التى تؤثر فى جودتها .

ب - المجموعة الثانية :

- تناولت تلك المجموعة قياس جودة الارباح من خلال العلاقة بين (الربح , والاستحقاق , والنقدية) , وتم قياس جودة الارباح من خلال حجم الاستحقاق الاختيارى discretionary accruals فى القوائم المالية . حيث أنه كلما زاد حجم الاستحقاق الاختيارى كلما دل ذلك على انخفاض جودة الارباح , وكلما قل حجم الاستحقاق الاختيارى كلما دل ذلك على زيادة جودة الارباح , من أمثله تلك الدراسات (Doyle et al 2007, Richarson (2003 . وسيتم استخدام أحد مقاييس الاستحقاق المستخدمه فى الدراسات السابقة لقياس جودة الارباح ومن ثم جودة التقارير المالية , وهو مقياس الاستحقاق التشغيلى ويحسب كما يلى :
- الاستحقاق التشغيلى =
- (صافى الربح – صافى التدفقات النقدية التشغيلية)÷ متوسط الاصول
- حيث أن حجم الاستحقاق يرتبط عكسيا بجودة الأرباح .

ج - المجموعة الثالثة :

- تناولت تلك المجموعة من الدراسات قياس جودة الارباح ومن ثم جودة التقارير المالية من خلال مجموعة من النسب المالية (بالرغم من عدم وجود إتفاق عام بين تلك الدراسات على نسبة معينه يمكن من خلالها الحكم على جودة الارباح) , من أمثلة تلك الدراسات (Penman 2001, Abd-Elghany (2005 .
- وهذه المجموعة من الدراسات قد تكون الأقرب للواقع حيث أنها تعتمد على بيانات فعلية وتفسيرات منطقية يمكن الدفاع عنها , وتلك الدراسات كانت الاساس الذى تم الاعتماد عليه عند إنجاز البحث الحالى .

د – المجموعة الرابعة :

تناولت تلك المجموعة مجموعة متنوعة من مقاييس جودة الارباح ومن ثم جودة التقارير المالية , والتي اعتمدت علي مجموعتين من النسب المالية , مجموعة تتضمن نسب مالية مرجعيتها الارقام المحاسبية الموجودة بالقوائم المالية , والمجموعة الأخري من النسب غير المالية(أو غير الكمية) تعتمد علي بيانات من المراجعة علي سبيل المثال , حجم مكتب المراجعة , ونوع الرأي الذي أبداه المراجع , وأتعاب المراجعة , من تلك الدراسات (Tang , et al., 2016) .

وحيث أن الدراسات السابقة لم تتفق على مقياس واحد يصلح لقياس جودة الارباح فى كل الحالات وإقترحت كل دراسة أحد المقاييس من وجهة نظرها, لذلك فان البحث الحالى سوف يتبع نفس منهج الدراسات السابقة باستخدام اكثر من مقياس لقياس جودة الارباح سواء من خلال الاعتماد علي النسب المالية التي تشتق من البيانات والارقام المحاسبية بالقوائم المالية أو من خلال البيانات المتاحة عن مراجعة القوائم المالية .

11 - اشتقاق فروض الدراسة :

تتناول الدراسة الحالية تغيير المراجع الخارجي وأثر ذلك علي جودة التقارير المالية . ومن خلال استعراض مجموعة الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث , اتضح أن الدراسات اختلفت في تحديد الأثر المتوقع لتغيير المراجع علي جودة التقارير المالية . ولكن الباحث في البحث الحالي من خلال التحليل النظري للدراسات السابقة يتوقع وجود علاقة ايجابية بين تغيير المراجع وجودة التقارير المالية حيث أن تغيير المراجع مؤشر علي وجود رؤية جديدة للشركة وأنظمة الرقابة الداخلية بها ومن ثم يبدأ المراجع الجديد عمله بجمع معلومات عن الشركة ونشاطها وأنظمتها وتقييم كل ذلك من أجل ابداء رأيه في مدي عدالة القوائم المالية . ومن ثم يمكن صياغة الفرض الاحصائي الرئيسي للدراسة كما يلي :

" مع ثبات جميع العوامل الأخرى : تغيير المراجع الخارجي " أيا كان سبب التغيير اجباري أم اختياري " يؤدي الي زيادة جودة التقارير المالية .

وتم اختبار ذلك الفرض من خلال الفروض الفرعية التالية :

أ - الفرض الاحصائي الفرعي الأول :

هناك فروق معنوية بين نسبة (" صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ÷ صافي الربح التشغيلي ") قبل وبعد تغيير المراجع الخارجي .

ب - الفرض الاحصائي الفرعي الثاني :

هناك فروق معنوية بين حجم الاستحقاق التشغيلي قبل وبعد تغيير المراجع الخارجي .

ج - الفرض الاحصائي الفرعي الثالث :

تزداد درجة الارتباط بين صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية و صافي أرباح النشاط بعد تغيير المراجع عنها قبل تغيير المراجع .

د - الفرض الاحصائي الفرعي الرابع :

هناك علاقة طردية بين وجود مراجعين من مكاتب الأربعة الكبار وجودة التقارير المالية .

هـ - الفرض الاحصائي الفرعي الخامس :

تنخفض جودة الارباح ومن ثم جودة التقارير المالية بزيادة نسبة الاراء المعدلة لاجمالي الاراء.

12- الدراسة الميدانية

1/12 - مقدمة : لتحقيق الهدف من البحث تم إجراء الدراسة الميدانية على مرحلتين :

المرحلة الأولى :

تضمنت تلك المرحلة تقديم مقياس يمكن الاعتماد عليه لجودة الأرباح (كمؤشر عن جودة التقارير المالية) وقد تم ذلك من خلال حصر مجموعة كبيرة من الدراسات السابقة التى تناولت مقاييس لجودة الأرباح , حيث توصل الباحث الي استخدام المقاييس التالية لجودة الارباح ومن ثم جودة التقارير المالية :

أ - نسبة التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية الى صافى الربح التشغيلى .

حيث أنه كلما زادت النسبة كلما دل ذلك على زيادة جودة الأرباح . وهذا المقياس من أفضل المقاييس التى يمكن استخدامها لقياس جودة الارباح , حيث أن المقاييس التى تعتمد على النقدية من الصعب التلاعب فيها , وكلما إقترب صافى الربح التشغيلى من صافى التدفقات النقدية التشغيلية دل ذلك على صدق الأرباح التى تم التوصل اليها .

ب- حجم الاستحقاق التشغيلى :

حيث يتم قياس الاستحقاق التشغيلى كما يلى :

الاستحقاق التشغيلى = (صافى الربح – صافى التدفقات النقدية التشغيلية)÷ متوسط الاصول

حيث أن حجم الاستحقاق يرتبط عكسيا بجودة الأرباح فكلما زاد حجم الاستحقاق التشغيلي انخفضت معه جودة الأرباح .

ج - درجة الارتباط Correlation بين التدفقات النقدية من الانشطه التشغيلية وصافى الربح التشغيلى .

فاذا كانت درجة الارتباط عالية دل ذلك على الجودة العالية للأرباح حيث أن الارتباط العالى يدل على أن التدفقات النقدية (التى يصعب التلاعب فى أرقامها) ترتبط زيادة ونقصا بصافى الربح التشغيلى (الذى تم إعدادة وفقا لأساس الاستحقاق والذى قد يخضع للتحريف) وهذا مؤشر على الجودة العالية للربح .

د- نسبة الاراء المعدلة :

وفقا لدراسة (Tang , et al., 2016) يمكن استخدام مقاييس غير محاسبية للحكم علي جودة التقارير المالية من خلال قياس جودة المراجعة ومنها يتم اشتقاق جودة التقارير المالية . ويتم قياس النسبه السابقة كما يلي :

نسبة الآراء المعدلة =	العدد الاجمالي لتقارير المراجعة براي معدل
	العدد الاجمالي للشركات محل المراجعة

زيادة النسبة دليل علي انخفاض جودة التقارير المالية

هـ - نسبة المراجعين من غير Big 4 .

نسبة المراجعين من غير Big 4 =	اجمالي عدد الشركات التي تراجع من Big 4
	العدد الاجمالي للشركات محل المراجعة

كلما زادت الشركات التي تراجع من Big 4 زادت جودة التقارير المالية

المرحلة الثانية :

بعد أن تم اختيار المقياس المناسب لجودة الأرباح ومن ثم جودة التقارير المالية تم إختبار مدى وجود فروق معنوية فى جودة الأرباح بين عينه الشركات قبل وبعد تغيير المراجع الخارجي أيا كان سبب التغيير وسواء كان الزامي أم اختياري . وهل الجودة العالية للأرباح ترتبط بمكاتب المراجعة من الأربعة الكبار أم لا توجد علاقة بين حجم المكتب وجودة الربح ومن ثم جودة التقارير المالية .

2/12 - العينة :

تم إجراء البحث علي مجموعة من الشركات المساهمة السعودية المدرجة بالسوق المالية السعودية من كافة القطاعات التى يتكون منها المجتمع حتى تكون العينة ممثلة للمجتمع وحتى يمكن تعميم النتائج التى يتم الوصول إليها. وقد تم إستبعاد قطاعى البنوك والخدمات المالية وقطاع التأمين لمالهم من طبيعة أعمال خاصة, و تم تطبيق الشروط التالية علي عينة الدراسة (عينة الشركات) التى تم إختيارها:-

1- أن تكون الشركة شركة مساهمة سعودية.
2- أن تكون أسهم الشركة مسجلة ببورصة الأوراق المالية السعودية (تداول)
3- توافر بيانات مالية للشركة التى تم اختيارها عن عامي 2015 ,و 2016 م .
4- تم اختيار عامي 2015 و 2016 لان معايير التقرير المالي الدولي ifrs تم تطبيقها في المملكة بداية من عام 2017 م للشركات المساهمة المسجلة بالبورصة ومن ثم استبعد الباحث عام 2017 والاعوام التالية له حتي يتجنب تأثير التحول الي معايير التقرير المالي الدولي ومعايير المراجعة الدولية علي إختيار المراجع .
5- أسفر ذلك عن وجود 80 شركة من 17 قطاع موزعة وفقا للجدول التالي :

جدول رقم (1)

عينة الشركات مصنفه قطاعيا

القطاع	عدد الشركات
الادوية	شركة واحدة
الاستثمار والتمويل	3 شركات
الخدمات الاستهلاكية	5 شركات
الاعلام	2 شركة
التطوير العقاري	7 شركات
الرعاية الصحية	4 شركات
المرافق العامة	2 شركة
النقل	3 شركة
انتاج الأغذية	8 شركات
تجزئة الأغذية	3 شركات
تجزئة السلع الكمالية	5 شركات
قطاع الاتصالات	3 شركات
قطاع الخدمات التجارية والمهنية	2 شركة
قطاع السلع الرأسمالية	12 شركات
قطاع السلع طويلة الأجل	4 شركة
قطاع الطاقة	2 شركة
قطاع المواد الأساسية	14 شركة

6 – بلغت عدد المشاهدات 160 مشاهدة تبلغ 80 مشاهدة لكل عام من عامي 2015 , 2016 م وذلك من اجمالي 133 شركة مساهمة متداولة في البورصة وذلك بعد استبعاد قطاعات (البنوك , والتأمين , والصناديق الاستثمارية العقارية , والاستثمار والتمويل) , لتبلغ نسبة الشركات التي تم اختيارها ضمن العينة (60%) من الشركات المتداولة فى البورصة وهى نسبة عالية نسبيا وذلك حتى يمكن تعميم النتائج التى سيتم التوصل إليها .

3/12 - نتائج الدراسة الميدانية :

تم فى هذا البحث قياس جودة الربح من خلال اختبار الفروض الإحصائية الخمسه من خلال الخمسه مقاييس المقترحة لجودة الارباح , وجودة المراجعة , ومن ثم جودة التقارير المالية وقد جاءت النتائج كما يلي :

1/3/12 - المقياس الأول لقياس جودة الارباح (الفرض الاحصائي الفرعي الأول) :

تم استخدام ذلك المقياس فى العديد من الدراسات السابقة ويعتمد ذلك المقياس على ما ذكره Penman 2001 بأنه يمكن قياس جودة الأرباح من خلال قياس النسبة التالية:

$$\frac{\text{صافى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافى الربح من النشاط}} =$$

فكلما زادت النسبة كلما زادت الجودة . وقد جاءت النتائج الاحصائية كما يلى :

جدول رقم (2)

مقارنة متوسط جودة الأرباح قبل وبعد تغيير المراجع

Paired Samples Test

		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference Lower	Upper			
Pair 1	Quality before - 2015 quality after - 2016	-.79571	7.49973	.83849	-2.46469	.87328	-.949	79	.046

حيث أن :

Quality before 2015 تمثل جودة الارباح مقاسه بالتدفق النقدي من الانشطة التشغيلية / صافي الربح التشغيلي قبل التغيير

Quality after 2016 تمثل جودة الارباح مقاسه بالتدفق النقدي من الانشطة التشغيلية / صافي الربح التشغيلي بعد التغيير

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق وجود فروق معنوية بين جودة الارباح قبل تغيير المراجع وبعد تغيير المراجع ولتدعيم تلك النتيجة إحصائيا تم مقارنة المتوسطات قبل وبعد صدور لائحة الحوكمة وكانت النتيجة كما يلى :

جدول رقم (3)
مقارنة متوسط جودة الأرباح , والانحراف المعيارى
قبل وبعد تغيير المراجع

Paired Samples Statistics					
		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	Quality before change 2015	3.0282	80	5.63259	.62974
	Quality after change 2016	3.8239	80	7.29796	.81594

حيث أن :

Quality before 2015 تمثل جودة الأرباح مقاسه بالتدفق النقدي من الانشطة التشغيلية / صافي الربح التشغيلي قبل التغيير

Quality after 2016 تمثل جودة الارباح مقاسه بالتدفق النقدي من الانشطة التشغيلية / صافي الربح التشغيلي بعد التغيير

يتضح من الجدول السابق أن متوسط الجودة قبل تغيير المراجع يبلغ(3.0282)أما بعد تغيير المراجع فيبلغ المتوسط (3.8239).. أى أن متوسط جودة الارباح بعد تغيير المراجع..أفضل من متوسط جودة الأرباح قبل تغيير المراجع . أى أن تغيير المراجع كان له أثر فى زيادة جودة الأرباح ومن ثم جودة التقارير المالية . كما أن الانحراف المعيارى لجودة الارباح قبل تغيير المراجع يبلغ (5.63259) وهو أقل من الانحراف المعيارى لجودة الارباح بعد تغيير المراجع حيث يبلغ (7.29796) وهذا مؤشر على زيادة جودة الأرباح بعد تغيير المراجع مقارنة بقبل تغيير المراجع .. حيث أنه كلما زاد الانحراف المعيارى كلما دل ذلك على عدم تدخل الادارة فى الارباح ومن ثم زيادة جودة الأرباح ومن ثم جودة التقارير المالية .

2/3/12 - المقياس الثانى لقياس جودة الارباح (الفرض الاحصائي الفرعي الثاني):

ذكر Richardson 2003 أن حجم الاستحقاق يرتبط عكسيا بجودة الأرباح . وذكر المؤشر التالى للاستحقاق :

$$\text{Operating accruals} = \frac{\text{Earnings - cash flow from operation}}{\text{Average asset}}$$

وبعد تطبيق المقياس السابق على بيانات البحث جاءت النتائج كما يلي :

جدول رقم (4)

مقارنة متوسط جودة الأرباح قبل وبعد تغيير المراجع

Paired Samples Test									
		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference Lower	Upper			
Pair 1	Quality before 2015 - Quality after 2016	.02983	.14849	.01660	-.00322	.06287	1.797	79	.076

حيث أن :

Quality before 2015 تمثل جودة الارباح مقاسة بحجم الاستحقاق الاختياري قبل تغيير المراجع عن عام 2015

Quality after 2016 تمثل جودة الارباح مقاسة بحجم الاستحقاق الاختياري بعد تغيير المراجع عن عام 2016 .

يتضح من الجدول السابق وجود فروق معنوية بين حجم الاستحقاق التشغيلى قبل تغيير المراجع وبعد تغيير المراجع عند مستوي معنوية 7% . ولتدعيم تلك النتيجة إحصائيا تم مقارنه متوسط حجم الاستحقاق التشغيلى قبل وبعد تغيير المراجع , وقد أكدت النتائج الاحصائية ذلك كما يلى :

جدول رقم (5)

مقارنة متوسط جودة الأرباح قبل وبعد تغيير المراجع

Paired Samples Statistics					
		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	Quality before 2015	.0752	80	.14763	.01651
	Quality after 2016	.0454	80	.24271	.00478

حيث أن :

- Quality before 2015 تمثل جودة الارباح مقاسة بحجم الاستحقاق الاختياري قبل تغيير المراجع عن عام 2015

Quality after 2016 تمثل جودة الارباح مقاسة بحجم الاستحقاق الاختياري بعد تغيير المراجع عن عام 2016

- يتضح من الجدول السابق أن متوسط حجم الاستحقاق التشغيلي قبل تغيير المراجع (.0752) أكبر من متوسط حجم الاستحقاق التشغيلى بعد تغيير المراجع (.0454) , وهذا يدل على تدخل الادارة فى الارباح بصورة اكبر قبل تغيير المراجع مقارنة بحجم تدخل الادارة فى الارباح بعد تغيير المراجع . وبالتالى فان جودة الارباح بعد تغيير المراجع أفضل من جودة الارباح قبل تغيير المراجع . وأيضا نفس النتيجة يؤكدها الانحراف المعياري قبل وبعد تغيير المراجع . حيث بلغ الانحراف المعيارى لجودة الارباح قبل تغيير

المراجع يبلغ (14763.) وهو أقل من الانحراف المعيارى لجودة الارباح بعد تغيير المراجع حيث يبلغ (42712.) وهذا مؤشر على زيادة جودة الأرباح بعد تغيير المراجع مقارنة بقبل تغيير المراجع .

3/3/12 - المقياس الثالث لقياس جودة الأرباح (الفرض الاحصائي الفرعي الثالث):

عن طريق قياس درجة الارتباط Correlation بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وصافى الربح التشغيلى قبل وبعد تغيير المراجع . وهذا المقياس يعتبر مكمل للمقياس الأول حيث يتم استخدام نفس المتغيرين ولكن مع حساب درجه الارتباط الاحصائى بينهما , وكلما زادت درجة الارتباط كلما زادت الجودة . وكانت النتائج الاحصائية لذلك المقياس قبل وبعد تغيير المراجع كما يلى :

جدول رقم (6) نتائج اختبار الارتباط قبل تغيير المراجع

Correlations			
		cashflow2015	Operating profit 2015
Cash flow 2015	Pearson Correlation	1	.804**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	80	80
Operating profit 2015	Pearson Correlation	.804**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	80	80
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

حيث أن :

Cash flow 2015 يمثل صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن عام 2015

Operating profit 2015 يمثل صافي الربح التشغيلي عن عام 2015

يتضح من الجدول السابق أن درجة الارتباط بين صافى الربح التشغيلى , والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل تغيير المراجع تبلغ 80.4 %.

وتم اعادة اختبار درجة الارتباط بين صافي الربح التشغيلي والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بعد تغيير المراجع وجاءت النتائج كما يلي :

جدول رقم (6) نتائج اختبار الارتباط بعد تغيير المراجع

Correlations			
		Cash flow2016	Operating profit 2016
Cash flow 2016	Pearson Correlation	1	.832**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	80	80
Operating profit 2016	Pearson Correlation	.832**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	80	80
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

حيث أن :

Cash flow 2016 يمثل صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن عام 2015

Operating profit 2016 يمثل صافي الربح التشغيلي عن عام 2015

يتضح من الجدول السابق أن درجة الارتباط بين صافى الربح التشغيلى , والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بعد تغيير المراجع تبلغ 83.2 % .

وبمقارنة درجة الارتباط بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية , وصافى الربح التشغيلى قبل وبعد تغيير المراجع يتضح أن درجة الارتباط بين المتغيرين بعد تغيير المراجع أعلي من درجة الارتباط قبل تغيير المراجع .وهذا يدل على أن تغيير المراجع أدي الي زيادة جودة الارباح ومن ثم جودة التقارير المالية .

4/3/12 - المقياس الرابع لجودةالتقارير المالية (الفرض الاحصائي الفرعي الرابع):

وفقا لدراسة (Tang , et al., 2016) يمكن استخدام مقاييس غير محاسبية للحكم علي جودة التقارير المالية من خلال قياس جودة المراجعة ومنها يتم اشتقاق جودة التقارير المالية . وتم قياس جودة المراجعة بالنسبة التالية :

نسبة الآراء المعدلة =	العدد الاجمالي لتقارير المراجعة برأي معدل
	العدد الاجمالي للشركات محل المراجعة

حيث أن زيادة النسبة دليل علي انخفاض جودة التقارير المالية .

وكان نتيجة حساب النسبة السابقة كما يلي :

جدول رقم (7)

نسبه الاراء المعدلة قبل وبعد تغيير المراجع

	عام 2015(قبل تغيير المراجع)	عام 2016(بعد تغيير المراجع)
نسبة الآراء المعدلة	% 6	%10

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الاراء المعدلة قبل تغيير المراجع كانت أقل من نسبة الآراء المعدلة بعد تغيير المراجع . وهذا يدل وفقا (Tang , et al., 2016) علي أن جودة الارباح بعد تغيير المراجع كانت أقل من جودة الارباح قبل تغيير المراجع , ومن ثم يدل ذلك علي أن تغيير المراجع وفقا للمقياس السابق أدي الي انخفاض جودة الارباح .

5 /3/12 - المقياس الخامس لجودة التقارير المالية (الفرض الاحصائي الفرعي الخامس) :

استكمالا للمقاييس المشتقه من دراسة (Tang , et al., 2016) يمكن استخدام مقاييس غير محاسبية للحكم علي جودة التقارير المالية من خلال قياس جودة المراجعة ومنها يتم اشتقاق جودة التقارير المالية . وتم قياس جودة المراجعة بالنسبة التالية :

- نسبة المراجعين من غير Big 4 .

نسبة المراجعين من غير Big 4 =	اجمالي عدد الشركات التي تراجع من Big 4
	العدد الاجمالي للشركات محل المراجعة

كلما زادت الشركات التي تراجع من Big 4 زادت جودة التقارير المالية
بتطبيق تلك النسبة علي عينة البحث جاءت النتائج كما يلي :

جدول رقم (8)

نسبة المراجعين من Big 4 لاجمالي عدد المراجعين

	عام 2015(قبل تغيير المراجع)	عام 2016(بعد تغيير المراجع)
نسبة المراجعين من الاربعة الكبار Big4	76 %	49%

من خلال استعراض النتائج بالجدول السابق يتضح أن جودة المراجعة قبل تغيير المراجع (وفقا لمقياس عدد المراجعين من الاربعة الكبار) أفضل من جودة المراجعة بعد تغيير المراجع ومن ثم فإن جودة الارباح قبل تغيير المراجع أفضل من جودة الارباح بعد تغيير المراجع , تلك النتيجة لا تدعم تغيير الالزامي المراجع . ولكنها تؤيد ارتباط الجودة بالمكاتب الاربعة الكبار .وهذا عكس ما تم التوصل الية من اختبار جودة الارباح من خلال المقاييس المحاسبية حيث اتضح أن جودة الارباح كانت أعلي عام 2016 مقارنة بعام 2015 , بالرغم من التحول عام 2016 الي مكاتب مراجعة من غير الاربعة الكبار . مما يدل علي أن جودة التقارير المالية ليست حكرا علي مكاتب Big4 . وأن مجرد تغيير المراجع يزيد من جودة التقارير المالية بغض النظر عن حجم المكتب .

13- خلاصة البحث والنتائج :

تم فى هذا البحث تناول أحد القضايا المحاسبية التى كانت ولازالت تشغل إهتمام كل من له علاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة وهى تغيير المراجع الخارجي وأثره علي جودة التقارير المالية , وهل تغيير المراجع يؤثر علي جودة التقارير المالية أم لا . وقد تم قياس جودة التقارير المالية من خلال قياس جودة الأرباح وجودة المراجعة كمؤشر عن جودة التقارير المالية .

وتم قياس جودة الأرباح خلال عامي 2015 و 2016 من خلال ثلاثة مقاييس :

أ- نسبة التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية الى صافى الربح التشغيلى

ب – حجم الاستحقاق التشغيلى =

(صافى الربح – صافى التدفق النقدى من الانشطه التشغيلية) ÷ متوسط الاصول

ج - درجة الارتباط Correlation بين التدفقات النقدية من الأنشطه التشغيلية وصافى الربح التشغيلى .

كما تم قياس جودة المراجعة خلال عامي 2015 و 2016 من خلال مقياسين وهما :

أ – نسبة الاراء المعدلة للمراجعين لاجمالي الاراء الصادرة للعينة خلال فترة البحث .

ب - نسبة المراجعين من الاربعة الكبار لاجمالي المراجعين لعينة الدراسة خلال فترة البحث

ومن خلال استعراض الباحث نتائج الدراسة الميدانية يمكن استنتاج مايلي :

1- إتضح وجود فروق معنوية بين جودة الأرباح (حيث تطابقت نتائج المقاييس الثلاثة الاولي للجودة) ومن ثم جودة التقارير المالية قبل وبعد تغيير المراجع . وهذا يؤكد الفرض الرئيسي للبحث .

2- متوسط جودة الأرباح(حيث تطابقت نتائج المقاييس الثلاثة الأولي للجودة) بعد تغيير المراجع كان أكبر من متوسط جودة الأرباح قبل تغيير المراجع مما يدعم ضرورة تغيير المراجع من أجل تعزيز جودة التقارير المالية .

3- فيما يتعلق بالمقياس الرابع والخامس للجودة جاءت نتائجهم عكس الثلاثة مقاييس الأولي . حيث جاءت النتائج لتدعم عدم تغيير المراجع , حيث جاءت جودة المراجعة قبل تغيير المراجع أفضل من الجودة بعد تغيير المراجع , ومن ثم جودة التقارير المالية قبل تغيير المراجع أفضل من جودة التقارير المالية بعد تغيير المراجع , أي أنه وفقا للدراسات السابقة يكون تغيير المراجع له تأثير سلبي علي جودة التقارير المالية .

4- تشير نتائج المقاييس المحاسبية لجودة التقارير المالية (الثلاثة مقاييس الأولي) أن جودة الارباح تزداد بعد تغيير المراجع أيا كان سبب التغيير (الزامي , أم اختياري) ويمكن تفسير ذلك بأن المراجع الخارجي يكون أكثر حرصا في جميع اجراءات المراجعة في بداية عملية تعاقده مع العميل لتأمين نفسه أولا وكسب ثقه العميل والهيئات المنظمة للمهنه ثانيا .

5- أما نتائج المقياس الرابع والخامس واللذان اعتمدا علي معلومات غير محاسبية , وغير كمية فجاءت نتائجهما مغايرة لما هو متوقع تماما , ومغايرة لنتائج المقاييس الكمية (المحاسبية) .والتي تدعم عدم تغيير المراجع حيث كانت جودة التقارير المالية قبل تغيير المراجع أفضل من جودة التقارير المالية بعد تغيير المراجع . وقد يرجع ذلك لربط الجودة بالمراجعين من الاربعة الكبار (Big4) وتلك النتيجة تحتاج مزيد من البحوث المستقبلية لدراسة مدي ارتباط جودة القوائم المالية بحجم المكتب .

6- كما يري الباحث أن زيادة الاراء المعدلة كما جاءت بالمقياس الرابع مؤشر علي جودة المراجعة وليس عدم الجودة , ومن ثم جودة التقارير المالية وذلك عكس ما يري (Tang , et al., 2016) حيث أن زيادة الاراء المعدلة دليل علي اكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية ومن ثم زيادة جودة المراجعة وأيضا زيادة جودة التقارير المالية من خلال الكشف عما بها من تحريفات جوهرية ومن أوجه قصور .

7- يحتاج الأمر مزيد من البحث لاستخدام المقاييس غير الكمية بالمراجعة للحكم علي جودة التقارير المالية .

8- نتائج البحث خصوصا النتائج التي تم الحصول عليها من خلال المقاييس المحاسبية لجودة التقارير المالية أيدت ضرورة تغيير المراجع لزيادة جودة التقارير المالية . كما أنها لم تربط جودة القوائم المالية بحجم مكتب المراجعة . وهذا ما أكدتة نتائج الدراسة الميدانية بالمقياس الخامس , حيث وجد أنه بالرغم من أن عدد المراجعين من المكاتب الاربعة الكبار كان أكبر في عام 2015 مقارنة بعددهم في عام 2016 الا أن جودة التقارير المالية في عام 2016 كانت أفضل من عام 2015 . وذلك يرجع من وجهه نظر الباحث الي تغيير المراجع الخارجي فقط بصرف النظر عن حجم المكتب الذي تم التغيير له . وبالتالي دعما للنتائج التي تم التوصل اليها من خلال المقياس الرابع والخامس فأنه يمكن القول أن جودة التقارير المالية تزداد مع تغيير المراجع وبغض النظر عن حجم مكتب المراجعة الذي تم التحول اليه . حيث كان التحول في البحث الحالي من مراجعين من الاربعة الكبار الي مراجعين آخرين وبالرغم من ذلك زادت جودة التقارير المالية وفقا للمقاييس الكمية لجودة الاباح ومن ثم جودة التقارير المالية .

14 - التوصيات

1 - يحتاج موضوع البحث للمزيد من الدراسة في أثر التحول من مراجع من الاربعة الكبار لمراجع أقل حجما علي جودة التقارير المالية

2 - كما أن هناك ضرورة للمزيد من البحث في العلاقة بين جودة المراجعة وجودة التقارير المالية .

3 – يحتاج البحث ايضا المزيد من البحث في آلية استخدام المقاييس غير الكمية في الحكم علي جودة التقارير المالية

مراجع البحث :

أولا : مراجع باللغة العربية :

1- د. احمد زكريا عصيمي 2015, " أثر التغيير الدوري للمراجع الخارجي علي جودة القوائم المالية بالشركات المساهمة بالتطبيق علي البنوك بالسعودية " – مجلة الادارة العامة , المجلد 55- العدد الثالث . ص ص 1- 18.

2- د. أحمد نور. 1980. معايير المراجعة المتعارف عليها فى الولايات المتحدة الأمريكية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد السابع ، العدد الأول

3- د. أحمد نور ,2000 " مبادىء المحاسبة المالية : المبادىء والمفاهيم والاجراءات المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية والعربية والمصرية ", **الدار الجامعية , الاسكندرية .**

4- د. أحمد حامد عبد الحليم , 2018 , " أثر التغيير الإلزامى للمراجع الخارجي على جودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية فى بيئة الأعمال السعودية " . مجلة البحوث المحاسبية – قسم المحاسبة – كلية التجارة جامعة طنطا .العدد الاول – يونيو ص ص - 539 – 588 .

5- د. الرفاعي ابراهيم مبارك . 2012, " التغيير الدوري للمراجعين وأثره علي جودة المراجعة : دراسة تطبيقية علي شركات المساهمة السعودية . " مجلة جامعة الملك سعود – العلوم الادارية – المجلد 24 – العدد الثاني . ص ص 241 -265

6- د. سمير الجزار.1987. الاستقلال الفكرى لمراقب الحسابات. التجارة والتمويل - المجلة العلمية ، كلية التجارة جامعة طنطا ، السنة السابعة ، العدد الثانى.

7- د.صالح حميداتو , 2017 . " التغيير الالزامي لمراجع الحسابات الخارجي بين المعارضة والتأييد من منظور بعض التجارب الدولية " . جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . – العدد الثالث .ص 107-119 .

8- د.على محمد الجوهرى.1985. استقلال مراقب الحسابات. التجارة والتمويل - المجلة العلمية ، كلية التجارة جامعة طنطا ، السنة الخامسة ، العدد الأول.

9- د. مدثر أبو الخير , 2006 . " التغيير الاجباري للمراجعين وأثره علي تكاليف وجودة عملية المراجعة – دراسة ميدانية في البيئة السعودية " . المجلة المصرية للدراسات التجارية – المجلد 30 – العدد الثاني . ص ص - 71-117

10- د. مدثر أبو الخير , 2007 ." أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية علي جودة القوائم المالية : دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول , المجلة العلمية للتجارة والتمويل , كلية التجارة , جامعة طنطا , العدد الاول . ص. 1- 60 .
11- د. محمد توفيق محمد. 1993. العوامل المؤثرة على استقلال مراقب الحسابات بين الفكر المراجعى والممارسة العملية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة – كلية التجارة جامعة عين شمس ، العدد الأول.
12- د. محمد سامى راضى. 1999. فجوة التوقعات فى المراجعة: التشخيص والحلول "دراسة انتقادية". مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، العدد الأول.ص ص .717-758
13- د.محمود رجب بس غنيم , 2013 و " أثر التغيير الالزامي للمراجع الخارجي علي قدرته في اكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية : دراسة ميدانية في البيئة السعودية " – مجلة العلوم الانسانية والادارية – جامعة المجمعة – مركز النشر والترجمة . العدد الرابع – ص ص 163-242
14- د. ياسر السيد كساب (2012) , " أثر الالزام بقواعد حوكمة الشركات على جودة الأرباح "بالتطبيق على الشركات لمساهمة السعودية –دراسة ميدانية مجله كلية التجارة للبحوث العلمية - جامعة الاسكندرية ، العدد الأول – المجلد الأول
15- وزارة التجارة . قرار وزارى 903 بتاريخ 1414/8/12. الرياض ، المملكة العربية السعودية.
16- السوق المالية السعودية (تداول) www.tadawul.com.sa .
17- لائحة حوكمة الشركات السعودية www.cma.org.sa

ثانيا : مراجع باللغة الإنجليزية

1. Abdelghany, K.E., (2005), "Measuring The Quality of Earnings", Managerial Auditing Journal, 20,8/9; ABI/Information Global.
2. Abdul Nasser .A.T.;Abdul wahid ,E.;Nazatul,S.;Nazri,F.S.M.;& Hudaib, M.;(2006) , " Auditor – client relationship :The case of audit tenure and auditor switching in malysia " ; Managerial auditing journal , 21-(7) :724-737.
3. Al-Thuneibat, A.A., Al Issa, R.T.I. and Baker, R.A.A. (2011), "Do audit tenure and firm size contribute to audit quality?", Managerial Auditing Journal, Vol. 26 No. 4, pp. 317-334.
4. Anis ahmed (2014)," auditor perceptions of audit firm rotation impact on audit quality in Egypt " Accounting &Taxation, Volume 6, Number 1 ,105-120.
5. Barth, M.E., Beaver, W.H., Hand, J.R.M. and Landsman, W.R. (1999a), "Accruals, cash flows, and equity value", Review of Accounting Studies, Vol. 4 No. 3, pp. 205-229.
6. Barua, A., (2006), Using The FASB's Quality Characteristics in Earnings Quality Measures. Published dissertation.
7. Beattie V And S Fearnley" The Importantnce Of Audit Firm Characteristics And The Drivers Of Auditor Change In Uk Listed Companies" Accounting And Business Research , Autumn,25(100), 1995.
8. Beattie, V., Goodacre, A.., and Hasocha; "Determinant of Auditor Changes in the Voluntary Sector"; The Nationa Auditing Conference, University of Manchester, March, 2007.
9. Belén González-Díaza,*, Roberto García-Fernándezb, Antonio López-Díazb 2015, "Auditor tenure and audit quality in Spanish state-owned foundations" . Revista de Contabilidad – Spanish Accounting Review 18 (2) (2015) 115–126
10. Benson, M. (2002), "California Pension Fraud Vows to Help Prevent Audit
11. Bhattacharya, U. and Daouk, H. (2002), "The world price of insider trading", Journal of Finance, Vol. 57 No. 1, pp. 75-108.
12. Brody, R. G., & S.A. Moscove, (1998) , Mandatory auditor rotation , National public Accountant (March): , pp 32 - 35.
13. Burgstahler, D. and Eames, M. (2003), "Earnings management to avoid losses and earnings decreases: are analysts fooled?", Contemporary Accounting Research, Vol. 20 No. 2, pp. 253-294.
14. Burgstahler, D., Hail, L. and Leuz, C. (2006), "The importance of reporting incentives: earnings management in European private and public firms", The Accounting Review, Vol. 81 No. 5, pp. 983-1016.
15. Cameran,Mera ; Francis , Jere R. Marra , Antonio ;& Pettinicchio , Angela ; 2015, " Are there adverse conesquences of mandatory auditor rotation ?Evidence from the Italian experience ", Auditing : A Journal of practice & theory , February , 34(1) : 1-24.

16.Carcello, J.V. and Nagy, A.L. (2004), "Audit firm tenure and fraudulent financial reporting",Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol. 23 No. 2, pp. 55-69.
17.Carcello, Joseph V., and Lauren C. Reid (2013), "Investor Reaction to the Prospect
18.Carey, P., and Simnett, R. (2006) "Audit partner tenure and audit quality", The Accounting Review, Vol. I (3), p. 653-76.
19.Chi, W., Huang, Y. Liao, and H. Xie, 2005, " Mandatory Audit Partner Rotation, Audit Quality And Market Perception: Evidence from Taiwan",Available: http://ssrn.com/717421 (Accessed on February 8. 2013)
20.Daske, H., Hail, L., Leuz, C. and Verdi, R. (2008), "IFRS reporting around the world: early evidence on the economic consequences", Journal of Accounting Research, Vol. 46 No. 5, pp. 1085-1142.
21.Davidson Wallace N. & Porn sit Jiraporn & Peter Dadalt . (2006). Causes and Consequences of Audit Shopping. An Analysis of Auditor Opinions , Earning management and auditor Changes", Journal of Business and Economics. Iss. 1/2, pp. 19 – 49
22.Davidson, W. N. III, Jiraporn, P. & DaDalt, P. (2006). Causes and Consequences of Audit Shopping: An Analysis of Auditor Opinions, Earnings Management, and Auditor Changes. Quarterly Journal of Business and Economics, 45, (1/2), 69-87.
23.Davis, L. R., Soo, B. and Trompeter, G. (2002) Auditor Tenure, Auditor Independence and Earnings Management. Working paper, Boston College, Boston, MA.
24.Davis, L.R., Soo, B.S., &Trompeter, G.M.,(2009). Auditor tenure and the ability to meet or beatearnings forecasts.Contemporary Accounting Research Vol 26 No.2: 517-548.
25.DeAngelo, L. E. (1981). Auditor size and audit quality. Journal of Accounting and Economics, 3(3), 183–199
26.Dechow, P., Ge, W. and Schrand, C. (2010), "Understanding earnings quality: a review of the proxies, their determinants and their consequences", Journal of Accounting and Economics, Vol. 50 Nos 2/3, pp. 344-401.
27.DeFond, M., & Jiambalvo, J. (1993). Factors related to auditor-client disagreements over income-increasing accounting methods. Contemporary Accounting Research, 9(Spring), 415–431. http://dx.doi.org/10.1111/j.1911-3846.1993.tb00889.x
28.Diamond, D. and Verrecchia, R. (1991), "Disclosure, liquidity, and the cost of capital", Journal of Finance, Vol. 46 No. 4, pp. 1325-1359.
29.Doyle, J.T., Weilge, and Sarah Mcvay (2007)"Accruals Quality and Internal Control Over Financial Reporting".The Accounting Review , Vol.82, No.5,PP.1141-1170 .

30.Ettredge, M. L., Scholz, S. & Li, C. (2007). Audit fees and auditor dismissals in the Sarbanes- Oxley era. Accounting Horizons, 21, (4), 371–386.
31.Francis, J., LaFond, R., Olsson, P. and Schipper, K. (2004), "Costs of equity and earnings attributes", The Accounting Review, Vol. 79 No. 4, pp. 967-1010.
32.Fried D. & A. Schiff " CPA Switches & Associated Market Reaction " The Accounting Review, April 1981.
33.García Blandón, J., and J. M. Argilés Bosch (2013), "Audit Firm Tenure and Qualified Opinions: New Evidence from Spain," Revista de Contabilidad – Spanish Accounting Review 16(2): 118–125.
34.Grothe, G., and Weirich, R.; "Analysing Auditor Changes: Lack of Disclosure Hinders Accountability to Investors"; The CPA Journal (A Publication of the New York State Society of CPAs), December, 2007.
35.Gul, F., Fung, Y. K. and Jaggi. B. (2009) "Earnings Quality: Some Evidence on The Role of Auditor Tenure and Auditors' Industry Expertise", Journal of Accounting & Economics, Vol. 47 (3), p. 265–87.
36.Gul, F.A., Jaggi, B.,&Krishnan, G.,(2007). Auditor independence: Evidence on the joint effectsof auditor tenure and non-audit fees. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*26(2): 117-142.
37.Jacob, J. and Jorgensen, B.N. (2007), "Earnings management and accounting income aggregation", Journal of Accounting and Economics, Vol. 43 Nos 2/3, pp. 369-390.
38.Jenkins, D. S., and Velury, U, 2008, " Does Auditor Tenure Influence The
39.Johnson, V., Khurana, I.,&Reynolds, J.,(2002). Audit-firm tenure and the quality of financialreports. Contemporary Accounting Research 19(4): 637–660.
40.Johnson, V., Khurana, I.,&Reynolds, J.,(2002). Audit-firm tenure and the quality of financialreports. Contemporary Accounting Research 19(4): 637–660.
41.Kim, J., C. Min, C. Yi. 2002. Auditor designation, auditor independence, and earning management: Evidence from Korea. Working Paper. www.ssrn.com
42.Knechel, W. R., & Vanstraelen, A. (2007). The Relationship between Auditor Tenure and Audit Quality Implied by Going Concern Opinions. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 26(1), 113-131.
43.Knechel, W. R., and Vanstraelen, A., 2007, "The Relationship between Auditor Tenure and Audit Quality Implied by Going Concern Opinions", Auditing: A Journal of Practice& Theory, Iss.26, No. l,pp. 113-131.
44.Krishnan, J. & Krishnan, J. (1997). Litigation Risk and Auditor Resignations. The Accounting Review, 72, (4), 539–560.
45.Leuz, C. and Verrecchia, R. (2000), "The economic consequences of increased disclosure", Journal of Accounting Research, Vol. 38, pp. 91-124.

46.Leuz, C., Nanda, D. and Wysocki, P.D. (2003), "Earnings management and investor protection: an international comparison", Journal of Financial Economics, Vol. 69 No. 3, pp. 505-527.
47.Lopo Martinez, Antonio, and Graciela Mendes Ribeiro Reis (2010), "Audit Firm
48.Magri, J. & Baldacchino, P. J. (2004). Factors contributing to auditor-change decisions in Malta. Managerial Auditing Journal, 19, (7), 956–968.
49.Manry, D., Mock, T. and Turner, J. (2008) "Does Increased Audit Partner Tenure Reduce Audit Quality?" Journal of Accounting, Auditing & Finance, Vol. 23 (4), pp. 553–72.
50.Mautz, R. and H. Sharaf. 1961. The philosophy of auditing. American Accounting Association. Monograph No.6. Sarasota, FL: American Accounting Association
51.Myers, J. N., Myers, L. A. and Omer, T. C. (2003)" Exploring The Term Of The Auditor-Client Relationship and The Quality Of Earnings: A Case For Mandatory Auditor Rotation", The Accounting Review, Vol. 78 (3), p. 779–99.
52.Myers, J.N., Myers, L.A., & Omer, T.C.,(2003). Exploring the term of the auditor-clientrelationship and the quality of earnings: A case for mandatory auditor rotation? *TheAccounting Review* 78(3): 779–799.
53.Nagy, A.L. (2005), "Mandatory audit firm turnover, financial reporting quality, and client bargaining power: the case of Arthur Andersen", Accounting Horizons, Vol. 19 No. 2, pp. 51-68.
54.Nashwa, G. 2004. Auditor rotation and the quality of audits. The CPA Journal, 74 (12): 22-26.
55.Nicolaescu ,Eugen ,(2014),"The effects of audit firm rotation on earnings quality " . Economic , Management , and Internal markets – Volume 9 (1),pp.148-153,ISSN 1842-311.
56.Nicolãescu, Eugen (2013a), "Developments in Corporate Governance and Regulatory Interest in Protecting Audit Quality," Economics, Management, and Financial Markets 8(2): 198–203.
57.of Mandatory Audit Firm Rotation," paper at the AAA Auditing Midyear Conference.
58.Organizações 4(10): 48–64.
59.Penman, S., (2001), "Financial Statement Analysis and Security Valuation", McGraw-Hill/Irwin, New York, N.Y.
60.Policev. pp. 115-132.
61.Price waterhouse , (2012), " Mandatory audit firm rotation – point of view ". Available at : http://www.pwc.com/us/en/poins-view/mandatory-audit - firm - rotation .
62.PricewaterhouseCoopers (2002) "Mandatory rotation of audit firms: Will it improve audit quality?" New York: PricewaterhouseCoopers.

63.PricewaterhouseCoopers (2002) "Mandatory rotation of audit firms: Will it improve audit quality?" New York: PricewaterhouseCoopers.
64.PricewaterhouseCoopers (2002) "Mandatory rotation of audit firms: Will it improve audit quality?" New York: PricewaterhouseCoopers.
65.Rama, D. V. & Read, W. J. (2006). Resignations by the Big 4 and the market for audit services. Accounting Horizons, 20, (2), 97-109.
66.Reporting of Conservative Earnings?" , Journal of Accounting and Public
67.Richardson, S., (2003), Earnings Quality and Short Sellers", Accounting Horizons-Supplement.
68.Rotation and Earnings Management in Brazil," Revista de Contabilidade e Schemes", Wall Street Journal, (February 2002).
69.Schipper, K., and VinCent, (2003), "Earnings Quality", Accounting Horizons, (Supplement), P.97-110.
70.Singer ,Zvi & Zhang , Jing , (2018) , " Auditor tenure and the timeliness of misstatement discovery " , The Accounting Review , March, 93 (2) : 315 -338
71.SOX (Sarbanes-Oxley Act of 2002) (2002) Public Law 107-204. 107th Congress, 2nd session, July 24.Washington, DC: Government Printing Office.
72.SOX (Sarbanes-Oxley Act of 2002) (2002) Public Law 107-204. 107th Congress, 2nd session, July 24. Washington, DC: Government Printing Office.
73.Stephen V. Brown., 2009, "Auditor Tenure and Client Annual Report Disclosures", Fisher School of Accounting, University of Florida, Iss. 3: pp. 1-9
74.Tang ,Q. , Chen,H. and , Lin ,Z.(2016) , "How to measure country – level financial reporting quality ?, Journal of Financial Reporting and Accounting , Vol. 14 No. 2, pp. 230-265 .
75.Whisenant, S. (2003). Evidence on the Auditor and Client Relationship: What Can Be Learned from Reasons Reported by Managers for Changing Auditors? Available at SSRN:http://ssrn.com/abstract=205094.
76.Zhang, Y. (2014). The impact of auditor changes on CEO compensation. International Journal of Economics and Finance, 6, (1), 1-14.